

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
الشعبة: بنوك و تأمينات التخصص: بنوك و أسواق مالية

إدارة المخاطر البنكية في ظل قروض الاستهلاك

دراسة الحالة La Société Générale Algérie

تحت إشراف الأستاذ:

بلعياشي بومدين

مقدمة من طرف الطالب:

علي با شا سارة

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	زعفران منصورية	طالبة دكتوراه	جامعة مستغانم
مقررا	بومدين بلعياشي	أستاذ مساعد أ	جامعة مستغانم
مناقشا	دداش أمينة	طالبة دكتوراه	جامعة سعيدة

السنة الجامعية: 2016/2017

الإهداء

باسم من تقدمت ذاته وجلت قدرته، أحمد الله الذي علم بالقلم، علمتني معاناتي أن الحياة ألم يخفيه
أمل،

و أمل يحققه عمل، وعمل ينهيه أجل، ويجزى بعد ذلك المرء بما عمل وفعل...

أهدي هذا العمل المتواضع الى من نزل فيهما قوله عز وجل "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل
ربي

ارحمهما كما ربياني صغيرا" صدق الله العظيم

الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما

إلى من هم سندي في الحياة وشموعها إلى إخوتي: خديجة، عائشة، رحاب

إلى الذين جمعني بهم القدرتحت رحاب العلم والأدب فكانوا نعم الزملاء.

الشكر و التقدير

اللهم أنفعنا بما علمتنا، اللهم لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد بعد الرضا، وصل اللهم وبارك على سيدنا

محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

نحمد ونشكر الله الذي وهبنا التوفيق والسداد و أنار لنا طريق العلم لإتمام هذا العمل

و من هذا المنطلق أتقدم بجزيل الشكر الى الذي كان لي الأستاذ والمرشد "بلعياشي بومدين" عن تفضله بالإشراف على هذه المذكرة، وعلى ملاحظته القيمة.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني أفادني ولو بكلمة، وأخص بالذكر طاقم عمل La Société

Générale Algérie وعلى رأسهم المشرف "BOURIR Amine"

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
8	أنواع مصادر المخاطر البنكية	1-I
56	الهيكل التنظيمي ل SGA	1-III

قائمة المختصرات

المعنى	الرمز	الرقم
فجوة حساسية الفائدة	ISGAP	1
الأصول المصرفية ذات الحساسية للفائدة	ISA	2
الخصوم المصرفية ذات الحساسية	ISL	3
الشركة العامة	SG	4
الشركة العامة الجزائرية	SGA	5
الصفحة	ص	6

	الإهداء
	الشكر
II - I	الفهرس
III	قائمة الأشكال
IV	قائمة المختصرات
أ-ب-ج-د	المقدمة العامة

الفصل الأول: الاطار النظري للمخاطر وادارتها في البنوك

6	تمهيد
7	المبحث الأول: ماهية المخاطر البنكية
7	المطلب الأول: مفهوم المخاطر البنكية
8	المطلب الثاني: مصادر المخاطر البنكية
10	المطلب الثالث: أنواع المخاطر البنكية
14	المبحث الثاني: إدارة المخاطر البنكية
14	المطلب الأول: ماهية إدارة المخاطر البنكية
16	المطلب الثاني: المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر البنكية
17	المطلب الثالث: العناصر الرئيسية في إدارة المخاطر
18	المطلب الرابع: مبادئ إدارة المخاطر
19	المبحث الثالث: الأساليب المتبعة لإدارة أهم المخاطر البنكية
20	المطلب الأول: إدارة المخاطر الائتمانية
23	المطلب الثاني: إدارة مخاطر السيولة
24	المطلب الثالث: إدارة مخاطر الفائدة وأسعار صرف العملات
25	المطلب الرابع: إدارة الديون المتعثرة أو المشكوك في تحصيلها
29	الخلاصة

الفصل الثاني: الاطار النظري لقروض الاستهلاك

31	تمهيد
32	المبحث الأول: ماهية القروض الاستهلاكية
32	المطلب الأول: مفهوم القرض البنكي وأهميته
34	المطلب الثاني: أنواع القروض البنكية
38	المطلب الثالث: السياسة الاقراضية للبنوك

39المبحث الثاني: القروض الاستهلاكية.....
39المطلب الأول: لمحة عن قروض الاستهلاك.....
41المطلب الثاني: أنواع القروض الاستهلاكية.....
43المطلب الثالث: مخاطر و ضمانات القروض الاستهلاكية.....
46المبحث الثالث: واقع القروض الاستهلاكية في الجزائر.....
46المطلب الأول: لمحة عن قروض الاستهلاك في الجزائر.....
48المطلب الثاني: شروط و أهداف منح القرض الاستهلاكي.....
50المطلب الثالث: استراتيجية البنوك الجزائرية لتطوير نظام القروض الاستهلاكية.....
52الخلاصة.....
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للقرض الاستهلاكي	
54تمهيد.....
55المبحث الأول: نظرة حول بنك "الشركة العامة".....
55المطلب الأول: لمحة عن "الشركة العامة".....
55المطلب الثاني: تقديم بنك "الشركة العامة الجزائرية".....
56المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للشركة العامة الجزائرية و منتجاتها.....
57المبحث الثاني: دراسة حالة قرض استهلاكي.....
57المطلب الأول: تكوين ملف طلب القرض.....
58المطلب الثاني: مراحل سير العملية و الاتفاقية المبرمة بين الأطراف.....
60المطلب الثالث: دراسة حالة قرض استهلاكي.....
62الخلاصة.....
66-64الخاتمة.....
71-68المراجع.....

تمهيد:

تعتبر البنوك العمود الفقري لإقتصاد أي دولة وذلك راجع للدور الكبير الذي تقوم به في السوق النقدي، فهي تعمل على جمع الأموال وتوظيفها من خلال اقرضها لطالبيها سواء كانوا مؤسسات، أفراد، هيئات أو مؤسسات دولية، أو عن طريق استثمارها في مشاريع تعود عليها بالربحية. إلا أن هذه الأنشطة تعتبر تقليدية مقارنة مع التطورات العالمية التي تشهدها الساحة البنكية في الوقت الراهن، ونظرا لتطور المنافسة بين البنوك العامة والخاصة وظهور البنوك الالكترونية...، كل هذا ولد نوعا من الضغوطات والمنافسة الحادة في السوق المالي، وذلك راجع لأن كل بنك يطمح للوصول الى أكبر حصة في السوق سواء من حيث عدد المتعاملين، التكنولوجيا، الميزة التنافسية وحتى من جانب عدد الفروع التي تملكها.

وفي ظل سعي الادارة البنكية لمواجهة المنافسة ومواكبة التطورات الى جانب رغبتها في أن تكون السباق في خوض التجارب الجديدة والحديثة وتطوير مستوى الخدمات المقدمة، فهي لا محال تتعرض لمخاطر عدة كنتيجة لذلك، سواء كانت متعلقة بالبنك، المتعاملين معه أو مخاطر ناتجة عن السوق المالي. إلا أنه ولزما عليها يجب أن تتعامل وتتأقلم مع هذه المخاطر وذلك بالبحث عن وسائل وطرق تساعد على تجنب المخاطر أو التخفيف من أثارها السلبية وهذا للحفاظ على سلامة البنك والمنظومة المصرفية ككل.

ومن هنا تبرز أهمية وجود ادارة للمخاطر خاصة بكل بنك تهتم بقياس، مراقبة المخاطر ووضع القوانين و الاجراءات اللازمة والملائمة لكل نوع من المخاطر، لأن أي خطأ أو سوء تقدير للخطر كفيل بزعزعة نظام البنك، لذا نجاح أي ادارة للمخاطر مرتبطة بحرص البنك على منظومته ومدى التزامه بالأنظمة الداخلية و التشريعات السارية ومدى قابليته واستعداده للتعامل مع المستجدات العالمية والمخاطر التي يواجهها في ظل ممارسته لأنشطته، والمنافسة في السوق المالي.

إن وجود إدارة فعالة وناجحة في أي بنك يعطيه ثقة كبيرة للبحث عن منتجات جديدة تحظى بقبول و اقبال عام وتعطيه ميزة تنافسية في السوق المالي والبنكي. والقروض الاستهلاكية من بين المنتجات الحديثة التي تسعى البنوك لتبنيها والتي تهدف في مضمونها الى تغطية و سد الحاجات التمويلية للزبائن خاصة ذوي الدخل المتوسط من أجل تحسين المستوى المعيشي للأسر.

والجزائر كغيرها من الدول النامية كان لها نصيب في تبني هذا النوع من القروض التي تساعد أصحاب العجز المالي المؤقت لإقتناء مواد استهلاكية كفيلة برفع وتحسين المستوى المعيشي للفرد. ونظرا لما شهده القرض الاستهلاكي من قبول واستحسان لدى شريحة كبيرة من المجتمع عملت البنوك الجزائرية جاهدة لتطويره و التوسع في منحه من أجل رفع القدرة الشرائية للأفراد الى جانب دفع عجلة الاستهلاك وتنمية الاقتصاد، إلا أن هذه الرغبة لم تكن مدروسة جيدا من قبل البنوك نظرا للتحديات التي عرفها على مستوى سياسة تسييره، تطبيقه وإدارته. فقد أدى التوسع المفرط في منح القرض الاستهلاكي الى زيادة مديونية الأفراد، وعجز البنوك أمام هذا الوضع مما دفع بالحكومة الى الغاء القرض الاستهلاكي سنة 2009 و اعادة فتح الملف من أجل تطبيقه سنة 2016.

ولإثراء هذه الدراسة قمنا بترصص على مستوى بنك **La Societé Général**.

الاشكالية:

من خلال ما سبق حاولنا صياغة الاشكالية الرئيسية لدراسة هذا الموضوع على النحو التالي:

*كيف تقوم الإدارة البنكية بمواجهة المخاطر المتعلقة بالقرض الاستهلاكي؟

ومن أجل ذلك قمنا بتجزئة الاشكالية الى أسئلة فرعية تقدم كالتالي:

- ما هي المخاطر التي تتعرض لها البنوك؟

- هل إدارة المخاطر حل لمواجهة المخاطر أم وسيلة لضمان استمرارية العمل المصرفي؟

- ماذا نعني بقروض الاستهلاك؟

- ما هي استراتيجيات البنوك الجزائرية لتطوير قروض الاستهلاك؟

الفرضيات:

للإجابة على هذه التساؤلات قدمنا الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تتعرض البنوك لعدة مخاطر أثناء مزاومتها لأنشطتها مثل مخاطر السيولة، السوق،

الائتمان، المخاطر التشغيلية....

الفرضية الثانية: تعتبر إدارة المخاطر حل لمواجهة المخاطر وكذا وسيلة لضمان استمرارية البنك في

أن واحد.

الفرضية الثالثة: القروض الاستهلاكية هي عبارة منتج تقدمه البنوك بهدف زيادة القدرة الشرائية للأفراد، مما يؤدي الى زيادة الطلب الفعال.

الفرضية الرابعة: من الاستراتيجيات المتبعة من قبل بنوك الجزائر لتطوير فروض الاستهلاك نجد سياسة المنتج، سياسة ربح الزبائن، سياسة السعر والتوزيع.

أسباب اختيار الموضوع:

- التشديد على أهمية وجود إدارة للمخاطر في البنوك
- توسيع المعرفة حول المخاطر البنكية وأساليب إدارتها
- القاء الضوء على أثر القروض الاستهلاكية في المجتمع
- نظرة حول واقع القروض الاستهلاكية في الجزائر بين الالغاء والعودة
- التركيز على أهمية وجود ادارة لمخاطر قروض الاستهلاك في البنوك الجزائرية لتجنب الوقوع في نفس الخطأ.

أهداف الدراسة وأهميتها:

- يبرز أهمية البحث في تسليط الضوء على الكيفيات و الطرق الواجب اتباعها لتقييم خطر القرض و الوقاية منه بصفة عامة و بصفة خاصة مخاطر قروض الاستهلاك الى جانب تقديم نظرة عن القروض الاستهلاكية بين مفهوم أنواع و واقعها في البنوك الجزائرية. أما أهمية البحث فتكمن في معرفة دور ادارة المخاطر البنكية في ظل القروض الاستهلاكية.

المنهج المتبع:

- حتى نتمكن من الاجابة عن الاشكالية و الأسئلة الفرعية المطروحة و محاولة اختبار صحة الفرضيات المصاغة قمنا بتبني المنهج الوصفي الذي يصف المخاطر البنكية و سبل إدارتها في البنوك الى جانب سرد تفاصيل و جوانب القروض الاستهلاكية. كما تم اعتماد المنهج التحليلي في الفصل التطبيقي الخاص بدراسة تطبيقية حول واقع ادارة المخاطر في القروض الاستهلاكية.

صعوبات البحث:

- صعوبة الحصول على معطيات الدراسة
- صعوبة الحصول على تصريح بإجراء التريص مما سبب ضيق في الوقت.

الدراسات السابقة:

- مذكرة ماستر للطالبة صبرينة زايدي التي تطرقت فيها ل إدارة وتسيير مخاطر القروض البنكية.
- رسالة ماجستير للطالبة نعيمة خضراوي حول إدارة المخاطر البنكية-دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية و البنوك الاسلامية-
- مذكرة ماستر للطالبة حسيبة شتحونة حول أثر القروض الاستهلاكية على تطور الواردات في الجزائر 1990-2009.

محتوى الدراسة:

تم تقسيم الموضوع الى فصلين نظريين و فصل تطبيقي من أجل الوصول لإجابة عن الاشكالية المصاغة:

الفصل الأول: الإطار النظري للمخاطر و ادارتها في البنوك

قسمنا الفصل لثلاث مباحث، المبحث الأول كان حول ماهية المخاطر البنكية من تعريف، مصادر و أنواع. أما المبحث الثاني تطرقنا فيه لدراسة ادارة المخاطر البنكية من خلال تعريف، مبادئ و عناصر ادارة المخاطر. أما المبحث الثالث فكان يخص أساليب المتبعة لإدارة المخاطر في البنوك.

الفصل الثاني: الإطار النظري لقروض الاستهلاك

تم تقسيم الفصل الى ثلاثة مباحث، المبحث الأول كان تقديم نظرة عن القروض البنكية بصفة عامة، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه لقروض الاستهلاك بصفة خاصة، الى جانب واقع القروض الاستهلاكية في الجزائر و ذلك في المبحث الثالث.

الفصل الثالث: الإطار التطبيقي

تطرقنا في هذا الفصل لدراسة ميدانية على مستوى بنك "الشركة العامة الجزائرية" من أجل تريف حول القروض الاستهلاكية و ادارتها في البنك، و تم في هذا الفصل التطرق للمحة و نظرة حول البنك اضافة للوضائف التي يقوم بها، و الى جانب هذا تم دراسة حالة قرض استهلاكي و طرق تفعيله في البنك.



تمهيد:

تتزايد العوائد بتزايد المخاطر، وتوجه البنوك جزءا مهما من مواردها في أنشطة أغلبها تدر عائدا لكن ما يمكن قبوله من العوائد يجب موازنته بما يحقق من مخاطر، ويبقى القرار دائما الى جانب الحصول على أعلى مردود ممكن للمستوى المعين من المخاطر، والقبول بأدنى مخاطر ممكنة لنفس مستوى المردود.

ان البنوك لا تقبل المخاطر ايا كان نوعها. ولكنها تدير المخاطر، و ادارة المخاطر تعني بداية التعرف على نوع المخاطر التي يواجهها البنك وتحديدتها وتوصيفها بدقة، وأخذ الحيطة منها ووضع الضوابط والنظم الكفيلة بمواجهتها بحال حدوثها من خلال قياس درجة خطورتها.

ولدراسة هذا الموضوع سنتطرق في هذا الفصل الى:

المبحث الأول: ماهية المخاطر البنكية

المبحث الثاني: ادارة المخاطر البنكية

المبحث الثالث: الأساليب المتبعة لادارة أهم المخاطر البنكية

المبحث الأول: ماهية المخاطر البنكية

لكل بنك درجة معينة من المخاطر تختلف باختلاف نشاطه الرئيسي، و من المهم في هذا المبحث أن نتعرف على المفاهيم المختلفة التي تحيط بالمخاطر البنكية من تعاريف و مصادر هذه الأخيرة، كما سيتم التطرق لأهم أنواع المخاطر البنكية و يتم ذلك من خلال:

المطلب الأول: مفهوم المخاطر البنكية

المطلب الثاني: مصادر المخاطر البنكية

المطلب الثالث: أنواع المخاطر البنكية

المطلب الأول: مفهوم المخاطر البنكية

المخاطرة: "فتنشأ عن حالة عدم التأكد المحيطة باحتمالات تحقق أو عدم تحقق العائد المتوقع من الاستثمار".¹

ويمكن تعريفها كذلك بأنها: "احتمال الخسارة في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل أو القصير".²

كما يحدد مفهوم الخطر في كونه يتفق مع حالة اللاتأكد في أن كلا منهما يحمل عنصر الشك و عدم اليقين في أحداث المستقبل، بسبب تغير حالات الطبيعة و عدم ثباتها. ولكن في حالة الخطر يستطيع متخذ القرار أن يضع احتمالات لحدوث حالات المستقبل اعتمادا على الخبرة السابقة و الدراسات الإحصائية و ما الى ذلك من معلومات تاريخية.³

أما المخاطر البنكية فهي: "احتمالية تعرض البنك الى خسائر غير متوقعة و غير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين".⁴

¹-محمد مطر، "ادارة الاستثمارات-الاطار النظري و التطبيقات العامة-"، دار وائل، ط3، عمان، 2004، ص22.

²-نعيم بن العامر، "البنوك التجارية و تقييم طلبات الائتمان" مذكرة ماجستير تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002/2001، ص76.

³-زينب الحوري، "تحليل و تقدير الخطر المالي في المؤسسات الصناعية -دراسة تطبيقية باستخدام التحليل التمييزي-" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة قسنطينة، 2006/2005، ص 61.

⁴-حسين بلعجوز، "ادارة المخاطر البنكية و التحكم فيها" ورقة بحثية¹ الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة-مخاطر-تقنيات، جامعة جيجل، أيام 7/6 جوان 2005، ص3.

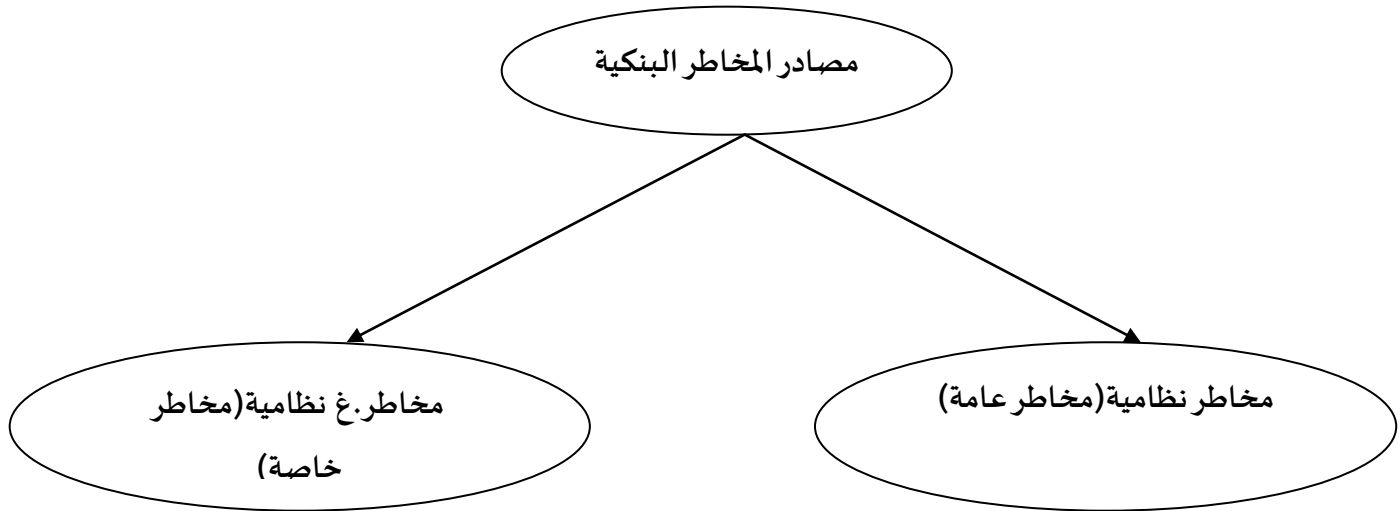
ويمكن اعطاء تعريف آخر للمخاطر البنكية: "هو حالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أو تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة"¹.

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن الخطر لصيق بالعمل المصرفي سواء رغب البنك أو لم يرغب وهذا لتنوع مصادر الخطر.

المطلب الثاني: مصادر المخاطر البنكية

فالمخاطر البنكية ترجع الى مصدرين هما:

الشكل رقم(1-1): أنواع مصادر المخاطر البنكية



المصدر: من اعداد الطالبة

المخاطر النظامية:

ويطلق عليها المخاطر العامة وهي تؤثر بشكل مباشر على النظام المصرفي ككل لأنها مرتبطة بحالة عدم التأكد والتنبؤ الدقيق بما يستجد من أحداث وتطورات مستقبلية، نتيجة عوامل يصعب التحكم فيها مثل: زيادة حدة التضخم والتوجه نحو العوالة المصرفية بالإضافة الى اشتداد المنافسة ما بين البنوك ومع غيرها.

¹ – Anne Marie Percie de Sert, "Risque et contrôle de risque", Economica, Paris, 1999, p25.

وهي تعني أن "البنوك تتعرض الى نوع في المخاطر بسبب مجموعة متغيرات أدت الى زيادة المخاطر التي تتعرض لها البنوك بشكل عام بحيث لا تتمكن من أن تتجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها أو التنبؤ باحتمالات حصولها.¹

المخاطر غير النظامية:

وهي مخاطر خاصة لارتباطها بالمخاطر الداخلية للبنك، ويمكن تجنب هذا النوع من المخاطر بالتنوع للمحفظة الاستثمارية للبنك. وهناك عوامل أثرت في المخاطر البنكية من حيث حجمها وتنوعها نذكر منها:

1-المنافسة:

فمع تزايد أثر العولمة المالية، وتوصل المجتمع الدولي الى اقرار اتفاقية تحرير الخدمات المالية و المصرفية سنة 1997 في اطار المنظمة العالمية للتجارة، فقد أخذت المنافسة تشتد في السوق المصرفي وقد اتخذت هذه المنافسة ثلاثة اتجاهات رئيسية:²

*الاتجاه الأول: المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء فيما يتعلق بالسوق المصرفية المحلية أو السوق المصرفية الدولية.

*الاتجاه الثاني: المنافسة بين البنوك و المؤسسات المالية الأخرى.

*الاتجاه الثالث: المنافسة بين البنوك و المؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المالية و المصرفية.

2-تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية:

تزايد حجم هذه الموجودات وتنوعها لدى البنك بغية تحسين العائد على موجوداتها من خلال الحصول على عوائد دون الحاجة الى الاحتفاظ بموجودات ضمن بنود ميزانيتها.

3-التطورات التكنولوجية:

حيث كانت عمليات التحويل الالكتروني للأموال و البطاقات البلاستيكية أهم مظاهر ثورة المعلومات، هذا الى جانب تخفيض الكلفة وزيادة قدرة البنك للتعرف على المخاطر و قياسها و ادارتها.

¹-حمزة محمود الزبيدي، "ادارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني"، مؤسسة الوراق، دون طبعة، عمان، 2002، ص167.

²-بريش عبد القادر، "التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية"، أطروحة دكتوراه في النقود و مالية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005/2006، ص33.

المطلب الثالث: أنواع المخاطر البنكية

تعاني البنوك العديد من المخاطر لكن من أهمها ما يلي:

1-المخاطر الائتمانية(مخاطر القرض):

وهي عدم قدرة العميل أو التزامه برد أصل الدين أو فوائده أو الاثنيين معا عند موعد استحقاقه، و سبب هذه المخاطر يرجع الى العميل ذاته أو الى نشاطه أو بسبب العملية التي منح من أجلها الائتمان أو نتيجة الظروف العامة التي تحيط بالعميل و البنك أو بسبب البنك الذي يمنح الائتمان.¹

وهناك عدة صور للمخاطر الائتمانية و التي يمكن أن نحددها فيما يلي:

أ- المخاطر المتعلقة بالعميل وبالقطاع الذي ينتمي اليه:

و تنشأ بسبب السمعة الائتمانية للعميل ووضعه المالي وبالقطاع الذي ينتمي اليه لأن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر لاختلاف أساليب التشغيل و الانتاج لوحدة هذا القطاع.

ب- المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله:

ان هذا الخطر مرتبط العملية المراد تمويلها و كذا مدنها، مبلغها و مدى توفر شروط نجاح اتمام هذه العملية مهما كانت طبيعتها.²

ج- المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:

و تحدث نتيجة الظروف الاقتصادية و التطورات السياسية و الاجتماعية و غيرها، و هذه المخاطر من الصعب عادة التنبؤ بها و التحكم فيها و أخذ الاحتياطات الكافية لمواجهتها.

د- المخاطر المتصلة بأخطاء البنك:

كثيرا ما تقع البنوك ضحية أخطائها و هي ليست فقط أخطاء الغير، و بالتالي تمثل مشكلة الديون المتعثرة³ في أحد جوانبها الأساسية مشكلة البنك ذاته. نذكر على سبيل الأخطاء(عدم أخذ الضمانات الشخصية و العناية الكافية التي يمكن بيعها عند الضرورة، السماح للعميل باستخدام التسهيلات الممنوحة اليه قبل تكملة المستندات و الوثائق اللازمة تخصيص نسبة كبيرة من القروض لمعامل واحد...الخ).

بالإضافة الى صور المخاطر الائتمانية السابقة التي حملت في معناها أن البنك و المقترض من نفس البلد، فلو افترضنا أن المقترض من بلد مختلف عن بلد البنك فان هذا الأخير يتعرض لمخاطر يمكن أن نطلق عليها خطر

¹-حمزة محمود الزبيدي، "ادارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني"، مرجع سبق ذكره، ص178.

²-أبوعتروس عبد الحق، "الوجيز في البنوك التجارية-عمليات، تقنيات و تطبيقات-، جامعة منتوري، قسنطينة-الجزائر-، 2002، ص52.

³-هي الديون المشكوك في تحصيلها كليا أو جزئيا و دون أن يكون في الامكان تحديد قيمة الخسارة المتوقعة منها أو موعد حدوثها بدقة.

البلد، و الذي يعني عدم التزام المدين أو المقترض الأجنبي بتسديد القرض لعدم قدرته أو لوجود أزمات سياسية بين البلدين.

2- مخاطر السيولة:

"نشأ المخاطر عن عدم قدرة البنك عن تسديد التزاماته قصيرة الأجل عند مواعيد استحقاقها"¹. بسبب سوء تسيير الموارد المتوفرة لديه، وقد تقف عدة أسباب وراء التعرض لمخاطر السيولة نذكر منها:²

- ضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي الى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.

- سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها لأرصدة سائلة.

- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية الى التزامات فعلية.

كما تساهم بعض العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال في التعرض لمخاطر السيولة.

3-المخاطر التشغيلية:

وهي مخاطر عرفتها لجنة بازل للرقابة المصرفية على أنها: "مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو انخفاض العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنجم عن أحداث خارجية"³. ويمكن تحديد أنواع المخاطر التشغيلية المتعلقة بأحداث معينة والتي على احتمال التسبب في خسارة كبيرة و منها:⁴

أ-الاحتيال الداخلي: تلك الأفعال من النوع الذي يهدف الى الغش أو اساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون أو اللوائح التنظيمية من طرف المسؤولين عن البنك أو العاملين فيه

ب-الاحتيال الخارجي: وهي الأهداف التي تهدف الى الغش أو اساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون من طرف عملاء البنك

ج-ممارسات العمل والأمان في مكان العمل: وهي الأعمال التي لا تتفق مع طبيعة الوظيفة واشترطات قوانين الصحة والسلامة

د-الأضرار في الموجودات المادية: وهذا بسبب كارثة طبيعية أو أية أحداث أخرى

هـ-توقف العمل و الخلل في الأنظمة بما في ذلك أنظمة الكمبيوتر

¹-SophieBranca, Michel Cazals, Pascal Kanffmann, "économie monétaire et financière", Dunod, 2ème edition, Paris, 2003, p114.

²- حسين بلعجوز، "ادارة المخاطر البنكية و التحكم فيها"، ص 8.7

³-جاسم المناعي، "ادارة المخاطر التشغيلية و كيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها"، صندوق النقد العربي، دون طبعة، أبو ظبي، 2004، ص 8

⁴-جاسم المناعي، نفس المرجع، ص 9.

و-التنفيذ و ادارة المعاملات: الاخفاق في تنفيذ المعاملات أو ادارة العمليات و العلاقات مع العملاء لعدم توفر العنصر البشري الكفاء و المتتبع للتكنولوجيا المعاصرة في تسيير و ادارة موارد البنك.

4-مخاطر أسعار الفائدة:

ان خطر سعر الفائدة مرتبط مباشرة بعملية تحويل ديون أو قروض قصيرة الأجل الى قروض طويلة الأجل فان البنك يتعرض لإخفاق أو تدهور فائدته في حال ارتفاع سعر الفائدة، و من ثم ينخفض الناتج البنكي الصافي بسبب التبدل السريع للديون بسبب ضيق هوامش الفائدة على القروض الجارية و ارتفاع تكلفتها المتوسطة¹، و تمس مخاطر سعر الفائدة كل المتعاملين في المصارف سواء كانوا مقرضين أو مقترضين، فالمقرض يتحمل خطر انخفاض عوائده اذا انخفضت معدلات الفائدة، أما المقرض فيتحمل ارتفاع تكاليف ديونه بارتفاعها.²

أما فيما يخص مخاطر سعر الفائدة المرتبطة بالأوراق المالية فتعرف على أنها: "هي المخاطر الناتجة عن احتمال حدوث اختلاف بين معدلات العائد المتوقعة و معدلات العائد الفعلية بسبب حدوث تغير في أسعار الفائدة السوقية خلال المدة الاستثمارية"³. تتعرض الاستثمارات لمخاطر سعر الفائدة بسبب العلاقة العكسية بين أسعار السندات و سعر الفائدة، و تكون السندات طويلة الأجل معرضة لهذه المخاطر أكثر من السندات قصيرة الأجل تبعاً لاحتمالات ارتفاع أو انخفاض سعر الفائدة في المستقبل. فإذا استخدم البنك استراتيجية جريئة تستند الى التوقعات المستقبلية لسعر الفائدة، فانه يتحمل مخاطر عدم صحة هذه التوقعات و التنبؤات و ما ينتج عن ذلك من خسائر، أو الى تحقيق أرباح عالية في حالة صحة توقعاته، أو أن يتبع استراتيجية أقل جراً و ذلك بتنوع مدة استحقاق الأوراق المالية بحيث تكون موجوداته منها ذات مخاطر متكافئة أو متقابلة تقريباً بهدف تقليل مخاطر سعر الفائدة الى الحد الأدنى.⁴

5-مخاطر أسعار الصرف:

"و هو الخطر المرتبط بتقلب أو تدهور أرصدة البنوك من العملات الأجنبية من جهة و كذا تقلب قيمة العملات التي تم بواسطتها تقديم القروض"⁵. تنتج مخاطر العملة من التغيرات في أسعار الصرف بين عملة بنك ما المحلية و العملات الأخرى، و تنشأ من سوء تطابق و ربما تتسبب في تعرض البنك لخسائر نتيجة لحركات أسعار الصرف المعاكسة في فترة يكون له فيها مركز مفتوح داخل أو خارج الميزانية العمومية-فوري أو آجل- بعملة أجنبية واحدة. و يحدث هذا الخطر كذلك بسبب السياسات أو الاجراءات التي تتخذها السلطات النقدية و التي من

¹-حسين بلعجوز، "ادارة المخاطر البنكية و التحكم فيها"، مرجع سبق ذكره، ص7.

²-Sylvie de coussergues, "gestion de la banque", edition Dunod, Paris, 1992, p106.

³-محمد مطر، "الاطار الاستثمارات-الاطار النظري و التطبيقات العامة"، مرجع سبق ذكره، ص60.

⁴-عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، "النقود و المصارف و الأسواق المالية"، دار الجامد، دون طبعة، عمان، 2004، ص192.

⁵-أبو عتروس عبد الحق، "الوجيز في البنوك التجارية-عمليات، تقنيات و تطبيقات"، مرجع سبق ذكره، ص53.

شأنها التأثير على القيم الحقيقية للقروض الممنوحة كإجراء تخفيض قيمة العملة الذي يمثل خطرا نقديا بالنسبة للبنك، ويمكن أن نميز وضعية البنك ازاء المخاطرة والتي يمكن أن تكون وضعية قصيرة أو وضعية طويلة:

أ-وضعية قصيرة: عندما تكون الأصول التي يملكها البنك بمعدلات ثابتة أقل من الخصوم بمعدلات ثابتة وفي هذه الحالة:

-وضعية ملائمة: عند ارتفاع معدل الفائدة.

-وضعية غير ملائمة: عند انخفاض معدل الفائدة.

ب-وضعية طويلة: عندما تكون الأصول التي يملكها البنك بمعدلات ثابتة أكبر من الخصوم بمعدلات ثابتة، و في هذه الحالة:

-وضعية ملائمة: عند انخفاض معدل الفائدة.

-وضعية غير ملائمة: عند ارتفاع معدل الفائدة.

6-مخاطر التضخم:

هي المخاطر الناجمة عن احتمال حدوث انخفاض في القوة الشرائية للسلع للمستثمر نتيجة وجود تضخم في الاقتصاد، كما أن أكثر أدوات الاستثمار تعرضا لهذه المخاطر هي الأوراق المالية طويلة الأجل، بالإضافة إلى أن هذا الخطر يمكن أن يشمل القروض إذا كانت معدلات التضخم مرتفعة بنسب تزيد عن معدلات الفائدة على القروض الممنوحة.

7-المخاطر الاستراتيجية:

هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك و على رأس ماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات و عدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي.¹

8-مخاطر التسعير:²

يتعين على البنك دراسة أسعار المنتجات المقرضة التي يتم تحميلها للعملاء في صور أعباء و ربطها بمستوى المخاطر، فكلما زادت المخاطر ارتفع العائد المتوقع من التسهيلات و يتعلق الأمر بالهامش المضاف الذي يميز بين عميل و آخر، لذلك يتحدد سعر الاقراض الأساسي من خلال تكلفة الأموال التاريخية أو السوقية مضاف إليها نسبة الاحتياطي و تكلفة ادارة الدين، و باجتماع لجنة ادارة أصول و خصوم البنك بصفة دورية يتم مناقشة سعر الاقراض الأساسي.

¹-ابراهيم الكراسنة."أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و ادارة المخاطر"، صندوق النقد العربي، دون طبعة، أبوظبي، 2006، ص73.

²-مفتاح صالح، معارف فريدة، "المخاطر الائتمانية-تحديدها، قياسها، ادارتها و الحد منها-". ورقة بحثية في المؤتمر الدولي السنوي السابع حول

ادارة المخاطر و اقتصاد المعرفة. جامعة الزيتونة، الأردن، أيام 16-18 أبريل 2007، ص4.

بالإضافة للمخاطر البنكية السابقة يمكن ادراج بعض المخاطر الخاصة بالاستثمار في الأوراق المالية والتي تتمثل في:

1-مخاطر السوق:

هي المخاطر التي تطرأ على سوق الأوراق المالية لأسباب اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو أمنية و من الأمثلة على مخاطر السوق ما حدث في أوروبا الشرقية في الثمانينات من القرن العشرين، و في مصر في الستينات و السبعينات، و في الولايات المتحدة و العالم ككل عقب أحداث سبتمبر من عام 2001.¹

2-مخاطر الادارة:

تنشأ هذه المخاطر نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة في مجال الانتاج أو التسويق أو الاستثمار من شأنها أن تترك أثارا عكسية على القيمة السوقية للأوراق المالية التي تصدرها الشركة.

3-مخاطر اعادة الاستثمار:

و هي مخاطر تنتج اذا استرد المستثمر أمواله المستثمرة و لم تتح له فرصة لإعادة استثمارها على نفس مستوى العوائد التي كانت مستثمرة فيه و من الأمثلة على ذلك السندات القابلة للاستدعاء اذا تم استدعاؤها لأن أسعار الفائدة في السوق أقل من تلك التي تحملها السندات التي تم استدعاؤها.²

المبحث الثاني: إدارة المخاطر البنكية

سيتم دراسة في هذا المبحث المفاهيم الأساسية لإدارة المخاطر البنكية حيث جاء وصف و توضيح ادارة المخاطر من خلال تعريفها و و بيان أهدافها و مبادئها حيث أن ادارة المخاطر هي نظام شامل يضم عملية تهيئة البيئة الملائمة لإدارتها و دعم قياسها و تخفيف أثارها و خلق الترتيبات الكافية للرقابة الداخلية. و من هذا المنطلق نتطرق الى:

المطلب الأول: ماهية ادارة المخاطر البنكية

المطلب الثاني: المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر البنكية

المطلب الثالث: العناصر الرئيسية في ادارة المخاطر

المطلب الأول: ماهية ادارة المخاطر

باعتبارها علما جديدا نسبيا فقد تم تعريف ادارة المخاطر بطرق متنوعة الا أن هناك فكرة واحدة تظهر في كل التعريفات المطروحة تقريبا حيث أن ادارة المخاطر تتعلق بدرجة أساسية بالمخاطر البحتة و تتضمن ادارة تلك المخاطر، و بالتالي يمكن تقديم التعاريف التالية لإدارة المخاطر:

¹-منير ابراهيم الهندي، "الفكر الحديث في الاستثمار"، منشأ المعارف، الطبعة الثانية، الاسكندرية، 2004، ص 50.

²-منير ابراهيم الهندي، نفس المرجع، ص 51.

أولاً: تعريف ادارة المخاطر

"ادارة المخاطر عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ اجراءات من شأنها أن تقلل امكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع الى الحد الأدنى".¹

ويمكن تقديم تعريف آخر يتمثل في أن ادارة المخاطر هي: "الترتيبات الادارية التي تهدف الى حماية أصول و أرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر المتوقعة الى أقل حد ممكن سواء تلك الناجمة عن الطبيعة أو الأخطاء البشرية أو الأحكام القضائية".

ثانياً: وظيفة ادارة المخاطر²

تتمركز مهام ادارة المخاطر في التنسيق بين كافة الادارات بالبنك لضمان توفير كافة البيانات حول المخاطر، وخاصة في مجال مخاطر الائتمان و مخاطر السيولة و مخاطر السوق بشكل دوري منتظم و في الوقت المناسب و في صورة تقرير شامل مختصر و يتم اعداد هذا التقرير بصفة دورية و يرفع الى الادارة العليا لمناقشته.

و من المسؤوليات الأخرى الرئيسية لادارة المخاطر التأكد من صحة البيانات و المعلومات و استمرار تدفقها للمساعدة في اعداد تقرير للمخاطر بشكل دوري و دقيق، و يتضمن هذا التقرير توصيات بتخفيض مستويات التعرض سواء لبعض الأنشطة ذات المخاطر المرتفعة أو بعض المناطق الجغرافية أو المجموعات ذات العلاقة المترابطة، و التي يشكل الحجم الكلي لالتزاماتها نسبة عالية من موجودات البنك أو في علاقة بعض المخاطر بالعائد المتحقق من ورائها و كذا التوصية بتحويل بعض الأنشطة التي تدار يدويا الى أنظمة الكترونية لضمان توحيد تقارير المخاطر على كافة مستويات البنك مع اجراء بعض التدقيق العشوائي.

ان استحداث هذه الادارة المركزية للمخاطر من شأنه أن يمكن من التقليل من المخاطر و حسن مراقبتها و التحكم فيها على كافة المستويات بدقة و فعالية.

إن الهدف الرئيسي لادارة المخاطر هو دعم الادارة العامة لتتمكن من تحديد المخاطر تحديداً صحيحاً و بالتالي قياسها و من ثم الحد منها و مراقبتها بشكل صحيح على مستوى البنك ككل. و تتلخص المسؤوليات و الوظائف الرئيسية لادارة المخاطر كالتالي:

- ضمان توافق الاطار العام لادارة المخاطر مع المتطلبات القانونية
- القيام بالمراجعة الدورية و تحديث سياسة الائتمان في البنك

¹-طارق عبد العال، "ادارة المخاطر-أفراد، ادارات، شركات، بنوك-"، الدار الجامعية، دون طبعة، مصر، 2007، ص 50.

²-هوارى أحمد، "ادارة المخاطر البنكية"، مذكرة ماستر في ادارة و اقتصاد المؤسسة، كلية العلوم التجارية، الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس-مستغانم-، 2012، ص 41، 42.

- تحديد مخاطر كل نشاط من أنشطة المؤسسة و ضمان حسن تحديدها و تبويبها و توجيهها لجهات الاختصاص
 - مراقبة تطورات مخاطر الائتمان و التوصية بحدود تركيز هذه المخاطر مع الأخذ بعين الاعتبار اجمالى المخاطر لمنتجات معينة، مخاطر الطرف الآخر
 - مراقبة استخدام الحدود و الاتجاهات في السوق و مخاطر السيولة و التوصية بالحدود المناسبة لأنشطة التداول و الاستثمار
 - مراجعة المنتجات المستحدثة على أساس معايير قبول المخاطر و المنافع و رفع تقارير بهذا الشأن للإدارة العامة
 - تطبيق النماذج التي تعتمد عليها المؤسسة في تحديد المخاطر رقميا و الاشراف عليها و تحليل السيناريوهات المطروحة
 - المراجعة المستمرة لعمليات التحكم بالمخاطر في المؤسسة و اقتراح التحسينات في الأنظمة المختلفة و عملية تدفق المعلومات
 - نشر الوعي بالمخاطر بوجه عام على مستوى المؤسسة ككل.
- المطلب الثاني: مراحل وأساليب ادارة المخاطر**
- هناك أربع مراحل في ادارة المخاطر البنكية و هي:¹
- 1- تحديد المناطق التي قد تنتج عنها المخاطر ، فمخاطر الاقتراض قد لا تكون نتيجة سبب مباشر يتعلق بالمقترض و شروط القرض، بل قد تكون نتيجة ظروف عامة تؤثر في الاقتصاد الوطني أو في القطاع الذي ينتمي اليه المقترض، و تؤدي الى تعطيل الانتاج.
 - 2- قياس درجة الخطر، و يتراوح القياس عادة بين تقويم وضع عميل معين، و تقويم مخاطر صناعة أو قطاع معين في الاقتصاد، و كذلك تقويم غرض قرض، و طبيعة مشروع سيمول.
 - 3- تحديد مستوى المخاطر التي يمكن القبول بها و هذا يتطلب موازنة بين المخاطر و المردود.
 - 4- ادارة العمل بمستوى مقبول من المخاطر و هذا يتطلب التأكد من وجود نظام مناسب للموافقة و الرقابة و المتابعة، مع تفويض الصلاحيات للعناصر الأكثر كفاءة ضمن السياسات العامة الموضوعة.
- و بعد التعرف على الخطر و تحديد مستواه يمكن استعمال واحد أو أكثر من الأساليب التالية للتعامل معه:²
- *تجنب المخاطر و يتحقق ذلك من خلال عدم الدخول في عملية معينة.

¹-مفلح محمد عقل، "وجهات نظر مصرفية"، ج2، مكتبة المجتمع العربي، دون طبعة، عمان، 2006، ص273.

²-مفلح محمد عقل، نفس المرجع، ص 274.

*السيطرة عليها ويتم ذلك من خلال بذل جهود من قبل الادارة لتقليل احتمالات حدوث الخسارة كما يتضمن تحديد المخاطر حتى لو وقعت بعد ذلك.

*تحويلها ويعني ذلك نقل النتائج المالية المتوقعة عن الخسارة الى جهة تقبل بنقل المخاطر اليها مثل: التأمين، كما في حالة تأمين الصادرات و التغطية المستقبلية فيما يتعلق بالعمولات.

المطلب الثالث: العناصر الرئيسية في ادارة المخاطر

يجب أن تشمل ادارة المخاطر لكل بنك على العناصر الرئيسية التالية:¹

1-رقابة فاعلة من قبل مجلس الادارة و الادارة العليا:

تتطلب ادارة المخاطر اشراف فعلي من قبل مجلس الادارة و الادارة العليا، ويجب على مجلس الادارة اعتماد أهداف و إستراتيجيات، سياسات و اجراءات ادارية المخاطر التي تتناسب مع الوضع المالي للمؤسسة، و طبيعة مخاطرها و درجة تحملها للمخاطر، ويجب تعميم تلك الموافقات على كافة مستويات المؤسسة المعنية بتنفيذ سياسات ادارة المخاطر.

أما الادارة العليا فيجب أن تقوم بشكل مستمر بتنفيذ التوجيهات الاستراتيجية التي أقرها مجلس الادارة و تحديد خطوة واضحة للصلاحيات و المسؤوليات المتعلقة بإدارة و مراقبة المخاطر و الاطلاع عنها، كذلك ضرورة التأكد من استقلال القسم المكلف بإدارة المخاطر عن الأنشطة التي تؤدي الى نشوء المخاطر و أن يتبع مباشرة لمجلس الادارة و الادارة العليا خارج نطاق الادارة المكلفة بالأنشطة التي تؤدي الى نشوء المخاطر.

2-كفاية السياسات و الحدود:

يجب على مجلس الادارة و الادارة العليا العمل على ضرورة أن تتناسب سياسات ادارة المخاطر مع المخاطر التي تنشأ في البنك و ذلك باتخاذ اجراءات سليمة لتنفيذ كافة خطوات ادارة المخاطر، و لذلك يجب تطبيق سياسات و اجراءات ملائمة و أنظمة معلومات و ادارة فعالة لاتخاذ القرارات و اعداد التقارير اللازمة و بما يتناسب مع نطاق و طبيعة أنشطة البنك.

3-كفاية رقابة المخاطر و أنظمة المعلومات:

ان الرقابة الفعالة لمخاطر البنك تستوجب معرفة و قياسات كافة المخاطر ذات التأثير المادي الكبير، و بالتالي فان رقابة المخاطر تحتاج الى نظم معلومات قادرة على تزويد الادارة العليا و مجلس الادارة بالتقارير اللازمة في الوقت المناسب حول أوضاع البنك المالية، الأداء و غيرها.

4-كفاية أنظمة الضبط:

ان هيكل و تركيبية أنظمة الضبط في البنك هي حاسمة بالنسبة الى ضمان حسن سير أعمال البنك و بالأخص ادارة المخاطر، ان انشاء و الاستمرار في تطبيق أنظمة رقابة و ضبط بما في ذلك تحديد الصلاحيات و

¹-ابراهيم كراسنة، "أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و ادارة المخاطر"، مرجع سبق ذكره، ص ص 44، 45.

فصل الوظائف هي من أهم وظائف ادارة البنك. في الحقيقة ان مهمة فصل الوظائف تعتبر الركيزة الأساسية في موضوع ادارة المخاطر، وفي حال عدم وجود مثل هذا الفصل فان مستقبل البنك سيكون مهدد بالمخاطر وربما بالفشل وهذا في الحقيقة يتطلب تدخل من السلطات الرقابية من أجل تصحيح هذا الوضع.¹

المطلب الرابع: مبادئ ادارة المخاطر

يتعين لادارة المخاطر بشكل منظم و فعال وجد جهاز شامل للإدارة تحدد من خلاله كافة العمليات، الأدوات، الموارد و المسؤوليات المطلوبة لضمان ادارة فعالة للمخاطر، وتعتمد الادارة الشاملة للمخاطر على العناصر الرئيسية التالية:²

-التعرف الدقيق للمخاطر التي تنطوي عليها أنشطة البنك

-الحد من المخاطر بشكل فعال بناء على قياس دقيق و صحيح للمخاطر و تقييم الاجراءات و الطرق و الأدوات من خلال اطار سليم للمراقبة و المتابعة

-بنية تنظيمية و بشرية و فنية مناسبة

أولاً: أهداف ادارة المخاطر

تهدف ادارة المخاطر بشكل رئيسي الى التأكد من:

-استيفاء كافة المتطلبات القانونية و في كل الأوقات

-حصر اجمالي التعرض للمخاطر

-تحديد تركيز المخاطر و تلاقيه

ثانياً: أولويات ادارة المخاطر

تعطى أولوية الاستثمار و تخصيص الموارد وفقاً لأهمية المخاطر و علاقتها باجمالي المخاطر التي يتعرض لها البنك و بالتالي فان ادارة المخاطر تركز على الجوانب التالية:

-المخاطر الائتمانية التي ينطوي عليها الاقراض الشخصي أو اقراض الشركات

-مخاطر السوق على سجلات البنك و خاصة مخاطر أسعار الفائدة و مخاطر سعر الصرف

-مخاطر السيولة، التشغيل و مخاطر أخرى

ثالثاً: المبادئ الأساسية للحد من الخطر

من خلال نظام الصلاحيات و تحديد المسؤوليات المناطة بالأشخاص المخول لهم قبول المخاطر يقوم البنك بتحديد التالي:

-الأشخاص المخول لهم قبول المخاطر

-الظروف التي يمكن من خلالها قبول هؤلاء الأشخاص للمخاطر

¹ - ابراهيم كراسنة، "أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و ادارة المخاطر"، مرجع سبق ذكره، ص ص 44، 45.

² - سمير الخطيب، "قياس و ادارة المخاطر بالبنوك"، منشأة المعارف، دون طبعة، مصر، 2005، ص 17.

-الى أي مدى يمكن قبول المخاطر
وتقوم الادارة العامة بتحديد الأهداف المتصلة بالمخاطر لكل نشاط على أن تكون هذه ذات صبغة رقمية
بقدر المستطاع ويتم اقرار استراتيجية لكافة المخاطر سواء بادارتها أو تجنبها.
-يتم تحديد مسؤولية تحقيق هذه الأهداف بشكل واضح و صريح
رابعاً: أمور أساسية يتعين أن تؤخذ بالاعتبار لدى تصميم أي نظام للمخاطر
يتعين أن يتضمن نظام قياس و ادارة المخاطر الذي يتبناه أي بنك من الأسس و الضوابط ما يسمح بتحقيق
ما يلي:

-التعرف على المخاطر وتحديد نوع و حجم المخاطر التي يواجهها البنك في مجالات نشاطه المختلفة و من
أهمها: مخاطر الائتمان، السيولة، أسعار الفائدة،...، على أن يتبع في ذلك نماذج و أساليب قياس المخاطر
المناسبة لحجم و طبيعة نشاط البنك و درجة تنوع و تعقيد عملياته.¹
-أن يوفر للادارة العليا للبنك كافة البيانات و المعلومات اللازمة للتعرف على المخاطر و تقييم الخسائر التي
يواجهها في مختلف مجالات نشاطه بحيث يسمح بادارة و مراقبة المخاطر بصورة منتظمة و في الوقت المناسب
و تحديد المخصصات المناسبة للديون المتعثرة و لأي مخاطر أخرى سواء المتعلقة ببنود الميزانية أو بالبنود
خارج الميزانية
-أن يكون اعداد هذه المعلومات على مستوى البنك كوحدة مستقلة و على مستوى مجمع يشمل الشركات
التابعة في الحالات التي تتطلب ذلك
-أن يكون من بين مخرجات النظام، حجم و أنواع الانكشاف التي قد يواجهها البنك في مختلف مجالات
نشاطه.

المبحث الثالث: الأساليب المتبعة لإدارة أهم المخاطر البنكية

سيتم التركيز على الأساليب المتبعة لإدارة المخاطر الائتمانية و مخاطر السيولة إضافة إلى مخاطر أسعار
الفائدة و الصرف و كذا معالجة الديون المتعثرة. و هذا من خلال دراسة المطالب التالية:

المطلب الأول: ادارة المخاطر الائتمانية

المطلب الثاني: ادارة مخاطر السيولة

المطلب الثالث: ادارة مخاطر الفائدة و أسعار صرف العملات

المطلب الرابع: ادارة الديون المتعثرة أو المشكوك فيها

¹-سمير الخطيب، "قياس و ادارة المخاطر بالبنوك"، مرجع سبق ذكره، ص 23.

المطلب الأول: ادارة المخاطر الائتمانية

وتعتمد البنوك في ادارة المخاطر الائتمانية المحتملة الحدوث على الاستعلام المصرفي لتقييم حجم المخاطر الناجمة من قرار منح الائتمان، وكذلك التركيز على الأسلوب الوقائي من طرف ادارة الائتمان لتجنب حدوث المخاطر، أو على الأسلوب العلاجي في حالة حدوث مخاطر أين يتطلب مواجهة آثارها السلبية على أداء البنك.

1-الاستعلام المصرفي:

قبل منح البنك للائتمان يلجأ البنك للاستعلام والتحري بكل الطرق والوسائل الممكنة عن وضعية العميل الشخصية و المالية ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها وفقا للشروط المتفق عليها، و من أهم مصادر الحصول على المعلومات نذكر:¹

إجراء مقابلة مع طالب القرض :

إن إجراء مقابلة شخصية مع العميل تكشف للبنك جانب كبير عن شخصيته وسمعته ومدى صدقه في المعلومات المقدمة عن وضعية المؤسسة ونشاطها ومركزها التنافسي وخططها المستقبلية كما تكشف عن ماضي المؤسسة وتعاملاتها المالية وهو ما يساعد مسؤول إدارة الائتمان على تقييم ومعرفة حجم المخاطر التي قد تواجه الائتمان الممنوح .

المصادر الداخلية من البنك:

يعد التنظيم الداخلي للبنك من المصادر الهامة في قرار الائتمان خصوصا إذا كان طالب القرض ممن سبق لهم التعامل مع البنك، وتتحدد مصادر المعلومات الداخلية من خلال :

* الحسابات المصرفية للعميل التي تكشف عن وضعيته إذا ما كان دائنا أو مدينا والتي تحدد طبيعة علاقته العملية مع البنك.

* الوضعية المالية للعميل وسجل الشيكات المسحوبة عليه.

* التزام العميل بشروط العقد وكفاءته في سداد التزاماته حسب تواريخ الاستحقاق المتفق عليها .

¹-مفتاح صالح، معارف فريدة، "المخاطر الائتمانية-تحديدها، قياسها، ادارتها والحد منها"، مرجع سبق ذكره، ص11.

المصادر الخارجية للمعلومات:¹

تساعد الأقسام الخارجية المتمثلة في البنوك الأخرى والموردين ونشرات دائرة الإحصاءات العامة والغرف التجارية والجرائد الرسمية والمحاكم على تزويد إدارة الائتمان بالمعلومات عن المقترضين كما أن مبادلة المعلومات بين البنوك عن المدينين من شأنه أن يساعدها على تقييم حجم المخاطر.

تحليل القوائم المالية :

هي من أهم مصادر الحصول على المعلومات لإدارة الائتمان تهتم بتحليل قوائم السنوات الماضية للمؤسسة وإعداد القوائم المستقبلية وتحليلها والوقوف على الميزانية النقدية التقديرية التي تكشف الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين وهو ما يزود إدارة الائتمان بمعلومات عن المركز المالي للمقترض ومدى قدرته على توليد تدفقات نقدية تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد.

2- الأسلوب الوقائي:

لأجل الوقاية من مخاطر التعثر قبل حدوثه تلجأ إدارة الائتمان إلى متابعة الائتمان الممنوح لتجنب المخاطر الناجمة عنه وذلك بالتركيز على العناصر التالية:

طلب الضمانات الملائمة:

تفاديا للمخاطر المحتملة تلجأ إدارة الائتمان إلى تقويم قيمة القرض وعلى أساسه أو ما يزيد عنه يتم تحديد الضمان المناسب، وتعد من أهم وأنجع الإجراءات الوقائية لمواجهة خطر عدم السداد الناشئ عن العميل حيث يسمح هذا الإجراء بتعويض البنك واستعادة التمويل المقدم وعادة ما يركز البنك على نوعين من الضمانات:

* الضمانات الشخصية:

هي تعهد والتزام شخصي من طرف المقترض تكفل سداد قيمة القرض والفوائد وبذلك فهي تعبر عن الأمان في تغطية القرض وتضم:²

-الكفالات: الكفالة هي عقد يتكفل بمقتضاه شخص يسمى الكفيل يتعهد للدائن أن يفي بهذا الالتزام إذا لم يفي به الدائن نفسه.

¹-أحمد غنيم، "الديون المتعثرة والائتمان الهارب"، بدون دار نشر، بدون طبعة، 2000، ص38.

²-الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات لجامعية، جامعة الجزائر، 2001، ص ص 165، 166.

-الضمان الاحتياطي: هو التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين على التسديد، والأوراق التي يجرى عليها هذا النوع هي السفتجة، السند، والشيكات.

-تأمين الاعتماد: هو شكل من أشكال الضمانات الشخصية الذي ينطوي على ضمان تقدمه مؤسسة التأمين لحساب المستفيد لتغطية خطر عدم السداد وكون أن تغطية الائتمان احتماليا ذلك ما يجعله موضع تأمين.

* الضمانات الحقيقية:

ترتكز هذه الضمانات على الشئ المقدم موضوع الضمان من السلع والتجهيزات والعقارات، وتقدم هذه الضمانات على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية وذلك لضمان استرداد القرض¹، وتأخذ شكل الرهن العقاري، الرهن الحيازي، الامتياز، وعموما يتعين على البنك عند تحديد الضمان أن يأخذ في الاعتبار.

- ألا تكون قيمة الضمان ذات ثقل كبير خلال فترة الائتمان.

- كفاية الضمانات لتغطية القرض مع الفوائد والعمولات الأخرى.

الحد من التركيز الائتماني:

يقصد بالتركز الائتماني توجيه الائتمان إلى عميل واحد نظرا لضخامة مركزه والامتناع عن تقديمه لعملاء آخرين وهو ما يشكل مخاطر يتعين الحد والتقليل منها من خلال:²

*تفرض بعض الدول حدودا للتسهيلات الائتمانية للعميل الواحد تتراوح ما بين 10% - 25% من رأس المال الموضوع ويتعين الاهتمام بالمتابعة لأي تركيز في المخاطر الائتمانية لأي نشاط اقتصادي أو منطقة جغرافية مع المتابعة الدورية.

*طلب الضمانات عند تقدير حجم المخاطر هي من الامور الأساسية لأن الضمانات الحقيقية لا يتم التوصل إليها إلا بعد تحصيل تلك القيمة.

*كفاية رأسمال البنوك التجارية باعتباره النظام الوقائي المتفق عليه دوليا – لجنة بازل للملاءة المصرفية – ويتطلب أن يسبق البحث في كفاية رأس المال حساب سليم وكاف للمخصصات بما يكفل جودة الأصول القائمة.

الكفاءة في إعداد السياسة الائتمانية:

يهدف الوصول إلى سياسة ائتمانية سليمة وتجنب مخاطر التعثر على إدارة البنك تكثيف تدريب الكوادر

¹-الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص 168.

²-صلاح الدين حسين السيبي، "التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد"، دار الوسام للطباعة، دون طبعة، 1998، ص ص 73.72.

الائتمانية باستمرار لرفع مستواهم وكفاءتهم وهو ما يساعد على وضع أهداف وخطط سليمة ومنه تحديد مستوى المخاطر المحتملة وتسييرها وفق معايير ومقاييس نظامية.

2- الأسلوب العلاجي:¹

ويتمثل في استعمال طرق وتقنيات لتسيير المخاطر والتخلص منها ويقوم هذا الأسلوب على:

تنظيم وظيفة التحصيل الائتماني: يهدف استرداد البنك للائتمان الممنوح في ظروف مناسبة وتفاديا لحدوث خسائر يلجأ البنك إلى إتباع سياسة تحصيل مستحقاته على العملاء وذلك بتنظيم آلية منح الائتمان ووضع معايير فعالة تكفل التحصيل الكامل للقرض وفوائده في الآجال المحددة، ويعتمد في تنظيم هذه الوظيفة على:

* إعداد وسائل تكشف حالات عدم الدفع الحالية والمستقبلية.

* الاستمرارية في متابعة ومعالجة الائتمان.

* وضع مقاييس متطورة تعمل على استعادة أكبر حصيلة ممكنة من المستحقات.

المطلب الثاني: ادارة مخاطر السيولة

بصفة عامة لا يمكن القول أن تسيير مخاطر السيولة يتمثل في ايجاد موارد جديدة بتكلفة هامشية أقل من متوسط مردودية الاستخدامات وهناك تسيير قصير المدى (تسيير الخزينة) وتسيير طويل المدى.²

1-تسيير قصير المدى(تسيير الخزينة):

التسيير الشامل للأصول والخصوم عملية جديدة في البنوك، لهذا نجد هذه الأخيرة قامت دائما بالاهتمام بتسيير خزintها، أي تسيير الأصول المملوكة من عملة محلية أو عملات أجنبية مع احترام القوانين النقدية و قوانين الصرف.

تسيير الخزينة البنكية الحديث غير من أفاقه بسبب:

¹-مفتاح صالح، معارفي فريدة، "المخاطر الائتمانية-تحليلها، قياسها، ادارتها والحد منها"، مرجع سبق ذكره، ص13.

²-ليازيدي نبيلة، "تسيير مخاطر السيولة البنكية على مستوى البنوك التجارية-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير(غير منشورة)، المدرسة العليا للتجارة، جوان 2005، ص ص 64.65.

-السوق الذي فيه أو عليه خزينة البنوك تعمل بتطوير واسع، و عدد العمليات تزايد و تتضاعف بشكل مساهم لاققتصاد السوق.

-تغيير الخزينة كعامل من عوامل تحقيق الربح داخل البنك.

-الارتباط المتبادل بين توازن الخزينة و التوازن المالي الاجمالي المعترف به، و الذي يؤخذ بعين الاعتبار في الحسابات الاقتصادية للمصرفي.

2-تسيير طويل المدى:

يتم تسيير مخاطر السيولة على المدى الطويل بتجديد السقف لمختلف أقسام هيكل الاستحقاق، بطريقة تسمح بتجنب الأجل.

العامل الرئيسي لتسيير مخاطر السيولة قصيرة و طويلة المدى، هو لجوء البنك الى مختلف أسواق رؤوس الأموال التي تساعد البنك باجراء تعديلات سريعة و بأقل تكلفة لمستحقات على مستوى الأصول و الخصوم، لكن تدخله في الأسواق مرتبط بتغيرات كحجم المردودية و نوعية مساهمة هذه العناصر التي يجب اعتبارها جوهرية و لها أهمية واسعة.

المطلب الثالث: ادارة مخاطر أسعار الفائدة و الصرف

1-ادارة فجوة حساسية الاستثمار:

وهي تعني مقارنة الأصول المصرفية ذات الحساسية للفائدة مع الخصوم المصرفية ذات الحساسية للفائدة عبر فترات زمنية مختلفة، وهذا لتقييم الأصول المولدة للعائد.

و يتم حساب فجوة حساسية الفائدة باستخدام المعادلة التالية:¹

$$ISGAP= ISA-ISL$$

حيث:

ISGAP: فجوة حساسية الفائدة

ISA: الأصول المصرفية ذات الحساسية للفائدة

¹-طارق طه، "ادارة البنوك و نظم المعلومات المصرفية"، دار الكتب، دون طبعة، الاسكندرية، 2000، ص 426.

ISL: الخصوم المصرفية ذات الحساسية

فإذا كان ناتج المعادلة موجب بمعنى أكبر من الصفر فهذا يعني أن البنك يمتلك أصول حساسة وهو ما يعد وضعاً استثمارياً مفضلاً، لأن ذلك يعني أن الفوائد التي يحصل عليها البنك من استثماره لأصول (عوائد الأوراق المالية، الائتمان المصرفي) يفوق الفوائد التي يقوم بسدادها عن التزاماته (الفوائد المدفوعة للعملاء و فوائد القروض التي اقترضها البنك) أي أن المحصلة تمثل ربحية، ما يطلق عليه الفجوة الموجبة لحساسية الفائدة، أما إذا كان ناتج المعادلة سالب بمعنى أصغر من الصفر، فالبنك يمتلك خصوم حساسة، وهو وضع غير مفضل من وجهة النظر الاستثمارية وهو ما يطلق عليه بالفجوة السالبة.¹

2- ادارة مخاطر أسعار الصرف:

ينبغي تحديد حجم عمليات العملات الأجنبية بالبنك، بما في ذلك العمليات القياسية داخل و خارج الميزانية العمومية في الصرف الأجنبي، وعند تقييم تعرض بنك ما لمخاطر العملة وكفاية تقنياته لإدارة المخاطر، يجب على المحلل أن يعي البيئة التنظيمية وظروف السوق في الدول ذات الصلة والإمكانية للوصول إلى تلك الأسواق والوصول إلى أدوات كافية قد يكون محدوداً وهذه العوامل يجب أن تعكسها سياسات البنك و عملياته. إن المحدد الرئيسي لإدارة مخاطر العملة هو السياسات التي تضع قيوداً على التعرض لمخاطر العملة والتي يجب أن يعاد تنظيمها بصورة منتظمة لعكس التغيرات المحتملة في تقلب أسعار الصرف، ولكن المستحيل فعلياً في بيئة المتاجرة الديناميكية الطبيعية أن يحتفظ بنك يعمل بنشاط في أسواق العملة بمراكز مغطاة بكل العملات وفي كل الأوقات، حيث تتناوب المراكز القصيرة أو الطويلة بالعملات المختلفة، أي عدد من الأوقات أثناء اليوم وفي أوقات معينة تحددها سياسة إدارة مخاطر العملة.

المطلب الرابع: معالجة الديون المتعثرة أو المشكوك في تحصيلها

أولاً: الأسباب المؤدية لتعثر القروض

ومن الأسباب المؤدية إلى تراكم القروض المتعثرة بالبنوك زيادة حجم الديون المشكوك في تحصيلها: والدين المشكوك في تحصيله هو الدين الذي يقدر البنك فيه استناداً إلى المركز المالي للعميل، وقيمة الضمانات و إمكانية التسديد، أنه على قدر أو درجة من الخطورة لا يمكن معها تحصيله خلال فترة معقولة مع احتمال استهلاكه كله أو بعضه.²

تنشأ القروض المتعثرة نتيجة لأسباب معينة يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات:³

¹- طارق طه، "إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية"، مرجع سبق ذكره، ص 426.

²- عبد الجليل بوداح، "استخدام الأنظمة الخبيرة في مجال اتخاذ قرار منح القروض البنكية-دراسة تحليلية تطبيقية-"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة قسنطينة، 2006/2007، ص 231.

³- عبد الجليل بوداح، نفس المرجع، ص ص 231، 232.

1- أسباب يرتكها البنك فتؤدي إلى تعثر الائتمان:

وهي أسباب ناتجة عن عدم الدراسة الموضوعية للقرار الائتماني والوقوف على المخاطر المحتملة من حيث مخاطر الإدارة، مخاطر السوق، مخاطر رأس المال، فيتم صرف التسهيل دفعة واحدة دون المراقبة والمتابعة.

-قصور الدراسة الائتمانية المعتمدة في منح الاعتماد

-اعتماد البنك عند اتخاذ قرار منح التسهيلات على معيار الربحية أكثر من معيار الخطورة

-الخطأ في تقدير الضمانات

2- أسباب يرتكها العميل فتؤدي إلى تعثر القروض:

تنشأ مخاطر العجز عن السداد عند تقديم العميل لمعلومات خاطئة عن وضعيته المالية أو تقديمها بشكل غير كامل من جهة، ومن جهة أخرى عدم كفاءته الفنية والإدارية في استخدام القرض وتوجيهه في أنشطة تمويل غير مناسبة وطبيعة القرض يترتب عليه التعثر والعجز عن الوفاء بالتزامه اتجاه البنك. بالإضافة الى الخلل في اعداد دراسة الجدوى للمشروع الممول.

3- أسباب خارجية:

تتمثل في أسباب خارجة عن سيطرة إدارة البنك والعميل وتعلق بالحالة الاقتصادية للبلاد (مرحلة الانكماش) أو بالظروف السياسية والقانونية عند إحداث تغيرات في الأنظمة والتشريعات التي تحكم الدولة .

ثانيا: كيفية التعامل مع الديون المتعثرة

ويتم التعامل مع الديون المتعثرة بالاختيار بين بديلين أساسيين هما:¹

1- تعويم العميل وانتشاله و انعاشه حتى يتمكن من السداد

2- تصفية نشاط العميل وبيع موجوداته

ويتم الاختيار بين البديلين في ظل الاعتبارات التالية:

-مدى احتفاظ المشروع بمعدل مناسب من النشاط و من التوظيف و التشغيل للمعدات والآلات

¹-عبد المنعم راضي، فرج عزت، "اقتصاديات النقود و البنوك"، البيان للطباعة و النشر، دون طبعة، مصر، 2001، ص82.

-مدى قدرة المشروع على تحقيق تدفقات نقدية داخلية و موارد مالية تكفي لسد التزاماته بصورة أفضل من تصفية النشاط

-مدى امكانية تدبير موارد اضافية للمشروع و تكون هذه الموارد الجديدة بمنأى عن الحجوزات و المطالبات الأخرى الخاصة بالدائنين غير المغطاة قروضهم بضمانات محددة

-مدى قدرة المشروع على تسوية أو توفيق أوضاعه مع المتعاملين معه سواء من موردين أو دائنين و اقناعهم بالاستمرار مع المشروع لتجاوز الأزمة التي يمر بها

و سنتناول فيما يلي البديلين المذكورين:¹

البديل الأول-تعويم العميل و انتشاله و إنعاشه:- وهذا البديل يتناول ثلاث مراحل في مشوار العلاج و يكون محور عملية التعويم(الانقاذ)، ثم الانتشال من التعثر، ثم مرحلة الانعاش.

أ-مرحلة التعويم:

و تعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل حيث يقوم البنك بإعطاء فرصة للعميل عن طريق منحه فترة سماح يؤجل خلالها عبء سداد الدين و فوائده، و قد يمتد التسيير الى أكثر من ذلك كأن يتم الاتفاق على اعادة جدولة المديونية، كما يمكن في هذه المرحلة النظر في التنازل عن جزء من الفوائد و ذلك بما يتناسب مع ظروف العميل و امكانيته في السداد.

ب-مرحلة انتشال العميل:

و في هذه المرحلة يقوم البنك باتخاذ اجراءات أكثر تقدما تتضمن التدخل المباشر و غير المباشر في ادارة نشاط العميل و توجيهه وفقا لخطة عمل يلتزم بها العميل في المستقبل و يكون هدفها موازنة التدفقات النقدية للمنشأة المقترضة بحيث تغطي ايراداتها نفقاتها و تحقيق فائض مناسب.

ج-مرحلة انعاش العميل:

حيث بموجبها يتم تحويل العميل كونه عميل متعثر الى عميل غير متعثر يعمل بكامل طاقته و ذلك بمنحه قروضا جديدة بشروط ميسرة لتمكينه من تسيير نشاطه.

¹-عبد المنعم راضي، فرج عزت، "اقتصاديات النقود و البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص ص82، 83.

البديل الثاني-تصفية نشاط العميل¹: وهذا البديل لا تلجأ اليه البنوك الا كحل أخير وبعد بذل كل السبل الأخرى وبعد تأكد البنك من الآتي:

-أنه لا سبيل لمعالجة أو أو اصلاح أو التغلب على المشاكل و المعوقات التي يمر بها العميل حيث يثبت للبنك أنها مشاكل دائمة وليست عارضة

-أن النشاط الذي يمارسه العميل وصل الى مرحلة الانحدار وليس من المتوقع أن ينتعش الطلب على هذا النشاط و أن العميل لا يتوافر لديه القدرة و الرغبة في الاستمرار

و تتم التصفية جبرا عن طريق الاجراءات القانونية أو تتم بالأسلوب الودي من خلال الاتفاق مع العميل.

¹-خضراوي نعيمة، "ادارة المخاطر البنكية-دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية و الاسلامية-"، مذكرة ماجستير في النقود و التمويل، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2008/2009، ص 37.

الخلاصة:

تعتبر المخاطرة جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصاً مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية والحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة. فالبنوك أصبحت اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك إلى آخر، وإن حسن تقييم وتحليل ودراسة، ومن ثم إدارة مجمل المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمراره في السوق المصرفية بعوائد مرضية ومخاطر متدنية.

وإن معرفة تلك المخاطر يتطلب تحديدها بدقة بمعرفة أسبابها والعوامل التي تزيد من احتمالات حدوثها وهو ما يساعد على التحوط منها وتجنب أثارها السلبية، فالقضاء على المخاطر المصرفية بصفة عامة مستحيل فالخطر يظل قائماً في جميع نشاطات البنك وهو ما يتطلب اتخاذ إجراءات وقائية لتفاديها أو علاجية لتجنب ومواجهة النتائج المحتملة عن حدوثها.

تمهيد:

من أجل تغطية احتياجاتها المالية تلجأ المؤسسة والأفراد للبنوك من أجل تمويل مشروعاتها، و البنوك بدورها تضع تحت تصرف هذه المؤسسات وسائل عديدة من الائتمان، وهي تقوم باختيار الوسيلة التي تتلائم مع احتياجاتها المالية فعملية منح القروض تبقى النشاط الرئيسي للبنك نظرا للعائد الذي يحققه.

وتختلف القروض المقدمة من قبل البنك نظرا لاحتياجات العميل والغرض منه، وفي هذا الفصل سنتطرق لقروض الاستهلاك التي توافق حاجات العملاء ذو الدخل المتوسط.

المبحث الأول: ماهية القروض البنكية

المبحث الثاني: القروض الاستهلاكية

المبحث الثالث: واقع القروض الاستهلاكية في الجزائر

المبحث الأول: ماهية القروض البنكية

تلجأ المؤسسة التي تعرف عجزاً في مواردها المالية للبحث عن موارد إضافية من أجل تغطية النقص المالي لديها وهذا ما يجعلها تلجأ للبنك الذي يقوم بتمويل احتياجاتها المالية، ومن هنا تظهر العلاقة الوطيدة و المتكاملة ما بين البنك و المؤسسة في عملية الاقتراض. و من خلال هذا المبحث سنحاول ابراز هذه العلاقة.

المطلب الأول: مفهوم القرض البنكي و أهميته

المطلب الثاني: أنواع القروض البنكية

المطلب الثالث: السياسة الاقتراضية للبنوك

المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية و أهميته

أولاً: مفهوم القرض البنكي: يختلف مفهوم القرض من باحث لأخر كل حسب تخصصه و حسب وجهة نظره، لذا تعمدنا تقديم تعاريف مختلفة لإبراز المفهوم أكثر.

1-القرض لغة: هو كلمة مخصصة للعمليات المالية التي تجمع بين هيأت مالية سواء كان بنك أو مؤسسة مالية و المقترض.¹

أوهو الائتمان و المقصود به تلك الخدمات المقدمة للعملاء و التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد و المؤسسات و المنشآت في المجتمع بالأموال الازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال و فوائدها. و العمولات المستحقة عليها و المصارف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة و تدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر و ينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية و يحتوي على مفهوم الائتمان و السلفيات، حتى أنه يمكن أن يكتفي بأحد تلك المعاني للدلالة على القروض المصرفية.²

2-القروض بالمفهوم القانوني: كل فعل تقوم من خلاله مؤسسة مهياة لهذا الغرض بوضع مؤقتاً مجموعة من الأموال في متناول شخص طبيعي أو معنوي لحساب هذا الأخير تعهداً بالإمضاء.³

¹- Michelle de Mourgues, "la monnaie système financier et théorie monétaire", economica, 3^{ème} édition, paris, 1993, p178.

²-عبد المطلب عبد الحميد، "البنوك الشاملة-عملياتها و ادارتها"، الدار الجامعية، دون طبعة، مصر، 2000، ص ص103، 104.

³-Amour Ben Halima, "pratique des techniques bancaires", édition Dahleb, Algerie, 1997, p05.

وكتعريف قانوني للقرض:¹

يعتبر قرضا كل عملية ائتمان و كل تصرف تضع بمقتضاه مؤسسة محترفة و لو على سبيل التأثيث و عن طريق المراباة أموالا تحت تصرف أشخاص طبيعيين أو معنويين أو نتعاقد لفائدتها بالتزام موقع.

و ضمن المخطط الوطني للقرض، يسمح لمؤسسات القرض تحت شروط و الحالات التي حددها التنظيم أن تضع تحت تصرف الجمهور قروضا على المديين المتوسط و البعيد.

ان الأموال المتلقاة من الجمهور لدى مؤسسات القرض تحت صورة ودائع توضع في حسابات تحت النظر، سواء كانت محددة الأجل أم لا.

اما فيما يخص موضوع القرض توجهه أساسا الى تمويل الاستغلال و الاستثمارات و صادرات المؤسسات و الاحتياجات الخاصة للأفراد في حدود احتياجاتها، بحيث تقسم على التوالي لقروض قصيرة المدى، متوسطة المدى، ثم لأجل طويل المدى. ان القانون المصرفي ثبت مبدأ تعويض القروض و حث البنوك على أن تسهر على توزيع مصادر التمويل وفقا للمخطط الوطني للقرض و ضمان متابعة حسن استعمالها.

و حسب ما ورد في التعاريف السابقة نستنتج عناصر القرض التالية:

أ-عنصر الثقة: وهي الثقة التي يمنحها المقرض للمقترض، أو الدائن للمدين.

ب-عنصر المدة(الزمن): وتمثل المدة التي تفصل بين تاريخ منح القرض الى غاية تاريخ استرجاعه، و يمكن أن تكون قصيرة، متوسطة أو طويلة و ذلك حسب نوع القرض الممنوح.

ج-عنصر المخاطرة: ويمثل احتمال عدم تسديد ما لدى العميل من ديون اتجاه مقرضه.

3-القرض بالمفهوم الاقتصادي: هو مبلغ مالي مدفوع من طرف الجهاز المصرفي، لأفراد، لمؤسسات بهدف تمويل نشاط اقتصادي في فترة زمنية محددة، و ذلك بمعدل فائدة محدد مسبقا.²

كما يمكن القول ان القروض هي من أفعال الثقة بين الأفراد، و يتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم واسطته شخص ما هو الدائن(و يتمثل هذا الشخص في حالة القروض البنكية في البنك ذاته) بمنح أموال(بضاعة، نقود...) الى شخص آخر هو المدين أو يعد بمنحها اياه أو يلتزم بضمانها أمام الآخرين و ذلك مقابل ثمن تعويض هو الفائدة.

¹-محفوظ لعشب، "الوجيز في القانون المصرفي الجزائري"، ديوان المطبوعات الجامعية، دون طبعة، الجزائر، 2004، ص43.

²-مصطفى رشيد شبيحة، "الاقتصاد النقدي و المصرفي"، دار الجامعة العربية، دون طبعة، مصر، 1985، ص213.

ويتضمن القرض الذي يعطى لفترة هي أصلا محدودة في الزمن الوعد من طرف المدين بتسديده بعد انقضاء فترة يتفق عليها مسبقا بين الطرفين. وهناك الكثير من الأمور التي تدفع البنك الى القيام بهذا الفعل، فالقرض قبل كل شيء هو الغاية من وجوده كما سبقت الاشارة الى ذلك، ويقوم البنك أيضا بهذا الفعل نظرا للملاءة المالية للمدين أو الزبون، فالبنك عندما يقوم باقراض شخص معين، فهو يثق في أن هذا الشخص مستعد وقادر على القيام بعمليات التسديد متى حل تاريخ الاستحقاق، وهو ملتزم بدفع ثمن اكتساب حق استخدام هذه الأموال وفق الشروط والصيغ المتفق عليها.¹

ثانيا: أهمية القرض البنكي

تعد القروض البنكية التي تعطيها البنوك التجارية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان والتي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول (كمية وسائل الدفع)، وتلعب القروض دورا هاما في تمويل حاجة الصناعة و الزراعة و التجارة و الخدمات، فالأموال المقرضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية، و دفع أجور العمال اللازمين لعملية الانتاج و تمويل المبيعات الآجلة و الحصول أحيانا على سلع الانتاج ذاتها.

كما تساعد القروض تجار الجملة و التجزئة في الحصول على السلع و تخزينها ثم بيعها اما بالنقد أو بالأجل.

منح القروض يمكن البنوك من الاسهام في النشاط الاقتصادي و تقدمه و رخاء المجتمع الذي تخدمه، تعمل القروض على خلق فرص العمالة و زيادة القدرة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية و تحسين مستوى المعيشة.²

المطلب الثاني: أنواع القروض البنكية

تختلف القروض على حسب آجالها و تبعاً للمقترضين و الأغراض التي تستخدم فيها و الضمانات المقدمة... و بالتالي تبويب القروض تبعاً لذلك يسهل على البنك تتبع نشاط المقترض و بمعرفة الأسباب التي أدت الى تقدمه أو تأخره. و فيما يلي نتناول أنواع القروض المصرفية من خلال تلك المعايير للتبويب:

أولاً- القروض بحسب آجالها:

و تنقسم القروض طبقاً لهذا المعيار الى:

¹-الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص55.

²-عبد المطلب عبد الحميد، "البنوك الشاملة-عملياتها و ادارتها"، مرجع سبق ذكره، ص ص 104، 105.

1-قروض قصيرة الأجل: في غالب الأحيان يلجأ الأشخاص للبنك عند الحاجة و ذلك لتغطية العجز الذي يطرأ على الخزينة للحصول على مال لضمان استمرار الدورة الانتاجية في حالة عادية و نعلم أن المؤسسات التجارية، الصناعية تحتاج الى عدة أسابيع لكي تمر من مرحلة شراء المواد الأولية و تحويلها الى منتجات تامة الصنع، ثم بيعها مع الأخذ بعين الاعتبار المدة الزمنية الممنوحة للذباثن لكي يسددوا ما عليهم، و انطلاقا من هذه المعطيات نستطيع تحديد مدة استرجاع القرض¹. و بهذا نستخلص الى أن القرض قصير الأجل هو القرض الذي يقدم الى المؤسسات (لتمويل نشاط الاستغلال) لكي يعطي للدورة الانتاجية المرونة اللازمة، كما يطلب للمساهمة في سد العجز في الصندوق (عجز في السيولة)، أو الرغبة في اقتناء أو استبدال تجهيزات أو معدات². و مدته سنة أو أقل و يتم الوفاء به بعد نهاية العملية التي استهدفت تمويلها.

2-قروض متوسطة الأجل: توجه القروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبع (07) سنوات مثل الآلات و المعدات و وسائل النقل و تجهيزات الانتاج بصفة عامة...، و نظرا لطول هذه المدة، فان البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد و التي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض³.

3-قروض طويلة الأجل: تلجأ المؤسسات الى أن تقوم باستثمارات طويلة الى البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن تعبئتها لوحدها، نظرا لمدة الاستثمار و فترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على عوائد. و القروض طويلة الأجل الموجهة لهذا النوع من الاستثمارات تفوق في الغالب (07) سنوات، و يمكن أن تمتد أحيانا الى غاية عشرين (20) سنة. و هي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات (أراضي، مباني...)⁴.

نظرا لطبيعة هذه القروض (المبلغ الضخم و المدة الطويلة)، تقوم بها مؤسسات متخصصة لاعتمادها في تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة، لا تقوى البنوك التجارية عادة على جمعها.

¹-A.Boudinot-J farbot, "technique et pratique bancaire" 4^{ème} édition, Sirey,p13.

²-Pierre Pissect, "économie monétaire et bancaire", édition revue baique, sans édition, Paris,1985,p17.

³-الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص ص 74.75.

⁴-حسيبة شتحونة، "أثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات-1990،2009"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 2015، ص4.

ثانيا- القروض بحسب الأغراض:

وتنقسم القروض طبقا لهذا المعيار الى:¹

1- القروض الاستهلاكية: تستخدم في الحصول على السلع للاستهلاك الشخصي، أو لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من ومواجهتها، ويتم سدادها من دخل المقترض في المستقبل أو تصفية لبعض ممتلكاته وتقديم ضمانات لها مثل: أوراق مالية، رهن عقاري،....

2- القروض الانتاجية: هي التي تمنح بهدف تمويل تكوين الأصول الثابتة للمشروع كما تستخدم في تدعيم الطاقات الانتاجية لها عن طريق تمويل شراء سلع المصنع والمواد الخام اللازمة للإنتاج و من هذه القروض ما يستخدم في تمويل تكوين مشروعات التنمية الاقتصادية في المجتمع، وتتوافر في هذه القروض السيولة الذاتية حيث أن دخل المقترض يرتفع نتيجة بيع منتجاته الناتجة عن زيادة أصوله الثابتة واستخدامها في ذلك، وبالتالي يمكن تجنب جزء من الدخل والأرباح المحتجزة لرفع قيمة القرض، ولكن السيولة الذاتية لا تحدث في الأجل المتوسط و الطويل.

ولا تحبذ البنوك التجارية منح القروض الانتاجية الرأسمالية لطول الفترة التي تبقى فيها هذه القروض في حكم المجمدة و لطبيعة المخاطر التي تلاقها من جراء منحها، ولكن لا يوجد ما يمنع من قيام هذه البنوك بمنحها لأنها قد تكون أكبر سلامة من سندات مشروعات أخرى، مع مراعاة سلامة المركز المالي للعميل و الحصول على ضمان عيني كبير كرهن المصنع، و ألا تطول فترة الوفاء أكثر من خمسة أعوام كحد أقصى. الى جانب أن يتم استهلاك القرض تدريجيا على طول فترة استحقاقه، و يقوم البنك بوضع قيود على النواحي المالية مثل توزيعات الأرباح و طريقة استعمال الأموال المقترضة، و منع رهن باقي الأصول أو الأيراد. هذا بالإضافة الى ضرورة ألا يزيد هذا النوع من القروض الرأسمالية عن نسبة محددة من رأس مال البنك و احتياطياته. و عموما يتخصص في هذا النوع البنوك المتخصصة.

3- القروض الاستثمارية: تمنح لبنوك الاستثمار وشركات الاستثمار لتمويل اكتتابها في سندات وأسهم جديدة و تمنح القروض الاستثمارية في شكل قروض مستحقة عند الطلب أو لأجل، و تمنح أيضا للأفراد لتمويل جزء من مشترياتهم للأوق المالية.

ان طبيعة هذه القروض تجعلها تنطوي على مخاطر عالية، الأمر الذي يدفع المؤسسات المتخصصة (بنوك التنمية، بنوك عقارية) في مثل هذا التمويل البحث عن الوسائل الكفيلة لتخفيف درجة هذه المخاطر. ومن

¹-عبد المطلب عبد الحميد، "البنوك الشاملة-عملياتها و ادارتها"، مرجع سبق ذكره، ص ص 113-115.

بين هذه الخيارات المتاحة لها في هذا المجال اشتراك عدة مؤسسات في تمويل واحد، أو تقوم بطلب ضمانات حقيقية ذات قيمة عالية قبل الشروع في عمليات التمويل.

4-قروض الاستغلال: عبارة عن قروض قصيرة الأجل، تسمح بمواجهة ظرف مؤقت، تتراوح مدة هذا النوع من القروض من بضعة أيام الى بضعة شهور ولا تتجاوز السنة الواحدة، تلجأ المؤسسة لهذا النوع اذا أرادت التغطية النسبية لاحتياجات خزيتها، و اذا أرادت مواجهة عملية تجارية من زمن محدود.

وهي قروض مخصصة لتمويل نشاط الاستغلال وتهدف لتغطية الأصول المتداولة، وعليه فان أهداف قروض الاستغلال متعددة منها: التوسع المسمى الدوران البطيء للمخزون، تمويل الاستيراد والتصدير، تمويل التعهدات والاستفادة من الخصم النقدي، والبنوك التجارية هي التي تقدم عادة هذا النوع من القروض.

ثالثا-القروض بحسب الضمان:

وتنقسم طبقا لهذا المعيار الى:¹

1-قروض مضمونة: هي التي يقدم مقابلها ضمانات عينية أو شخصية، و بالتالي تنقسم الى:

أ-قروض بضمان شخصي: وتمنح دون ضمان عيني، بل يعتمد البنك على مكانة المركز المالي للعميل.

ب-قروض بضمان عيني: وقد تكون قروض بضمان بضائع تودع لدى البنك كتأمين للقرض، أو قروض بضمان أوراق مالية ويودع لدى البنك أسهم و سندات يشترط فيها أن تكون جيدة وسهلة التداول، أو قروض بضمان كمبيالات، وتظهر الكمبيالات للبنك والخاصة بالأشخاص الذين يتفاعل معهم العميل، و هناك قروض بضمان مستخلصات المقاولين وقروض بضمان وثائق التأمين، قروض بضمان الودائع لأجل و شراءات الايداع والاستثمار.

2-القروض غير المضمونة: ويكتفي فيها بوعده المقترض بالدفع، اذ لا يقدم عنها أي أصل عيني أو ضمان شخصي للرجوع اليه في حالة عدم الوفاء بالقرض، يمنح هذا النوع من القروض بعد التحقيق من المركز الائتماني للعميل و من مقدرته على الوفاء في الوقت المحدد وهذا يتطلب مصادر الوفاء وتحليل قوائم التشغيل والقوائم المالية.

¹-عبد المطلب عبد الحميد، "البنوك الشاملة-عملياتها و ادارتها"، مرجع سبق ذكره، ص ص 116، 117.

رابعاً- القروض بحسب المصدر:

و تنقسم القروض المصرفية بحسب المصدر الى:¹

1- القروض الداخلية: هي المبالغ التي تحصل عليها الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين القاطنين بإقليمها باختلاف جنسياتهم، وتكون للدولة الأولوية أو السلطة التامة في تحديد شروط هذه القروض و مدتها و كيفية تسديدها، ففي هذا النوع من القروض تكون قدرة الدولة و طاقتها على الاقتراض الداخلي تفوق قدرتها على الاقتراض الخارجي لأنها صاحبة السلطة داخليا و تستعمل الدولة هذا النوع من القروض في جميع المجالات الاقتصادية، الاجتماعية لغرض زيادة الانتاج القومي و الادخار الوطني، اذ تقوم الدولة بذلك عن طريق دعوة الأفراد الى الاكتتاب العام.

2- القروض الخارجية: هو القرض الذي تتحصل عليه الدولة من خارج اقليمها سواء من حكومة أجنبية أو شخص طبيعي أو معنوي مقيم بالخارج، فحاجة الدولة الى أموال اضافية و عدم كفاية مدخراتها الوطنية و كذلك حاجتها الماسة الى العملات الأجنبية بالنظر الى الزيادة المستمرة في الطلب على السلع الاستهلاكية. فعملية القرض و كيفية منحه تختلف باختلاف الجات المقرضة، فاذا منح القرض من دولة أجنبية، فقيمة القرض تمنح بعملة البلد المقرض و ليس بالعملة الصعبة و يتمثل غالبا في شكل سلع استهلاكية أو مستلزمات الانتاج، أما اذا منحت هيئة دولية لدولة ما قرضا، كصندوق النقد الدولي أو البنك الدولي للانشاء و التعمير، فالقرض يمنح بالعملة الصعبة و حتى طريقة التسديد تكون بنفس العملة مما يؤدي الى ارتفاع المديونية خاصة في حالة اعادة الجدولة التي تؤدي الى ارتفاع خدمة الديون، و الملاحظ أن الدولة النامية تلجأ كثيرا لهذا النوع من القروض لتتني مواردها المالية و لترفع مستوى نشاطها الاقتصادي مع علما أنها تزيد من تبعيتها للدولة المقرضة.

المطلب الثالث: السياسة الاقراضية للبنوك

تعريف السياسة الاقراضية:

يمكن تعريف سياسة الاقراض بأنها مجموعة القواعد و الاجراءات و التدابير المتعلقة بتحديد حجم و مواصفات القروض و تلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض و متابعتها و تحصيلها و بناء على ذلك فان

¹-حسن مصطفى حسين، "المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2، الجزائر، 1987، ص ص 63، 64.

سياسة الاقراض في البنك التجاري يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الاقراض بمراحلها المختلفة، وأن تكون هذه القواعد مرنة و مبلغة الى جميع المستويات الادارية المعنية بنشاط الاقراض.¹

أوهي مجموعة من البادئ والمفاهيم التي تحددها الادارة العليا، لكي تهتدي بها المستويات الادارية عند وضع برامج واجراءات الاقراض ويسترشد بها متخذو مختلف القرارات عند البدء في طلبات الاقراض، ويلتزم بها المنفذون عند بحث تلك الطلبات، وبعد اتخاذ قرارات بشأنها.²

كما يمكن تعريف السياسة الاقراضية على أنها: عبارة عن اطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الارشادية- تزود بها ادارة الائتمان المختصة بما يحقق عند الأعراس-كضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالادارة مما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في خطأ.³

المبحث الثاني: القروض الاستهلاكية

يمكن القول عنها أنها قروض حديثة نوعا ما في البنوك وهي عكس قروض الاستثمار والاستغلال والتي تمنح للأشخاص الطبيعيين ذوي الأجور المتوسطة، كما أنها أصبحت تعتبر من النشاطات الأساسية للبنوك. وفي هذا المبحث سنتطرق الى تقديم دراسة واضحة وشاملة بما يتعلق بقروض الاستهلاك، بالاضافة لمختلف أنواعها وكذا المخاطر والضمانات المتعلقة بهذا القرض.

المطلب الأول: لمحة عن قروض الاستهلاك

المطلب الثاني: أنواع القروض الاستهلاكية

المطلب الثالث: مخاطر وضمانات القروض الاستهلاكية

المطلب الأول: لمحة عن قروض الاستهلاك

ظهرت قروض الاستهلاك لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع الثلاثينات وعرف هذا النوع من القروض انتشارا واسعا و امتدادا سريعا في كامل أرجاء أمريكا، ثم انتقل هذا النوع الى دول أوروبا وكان ذلك

¹-عبد المطلب عبد الحميد، "البنوك الشاملة-عملياتها وادارتها"، مرجع سبق ذكره، ص ص 118.119.

²-منير ابراهيم هندي، "ادارة الأسواق والمنشآت المالية"، منشأة المعارف، دون طبعة، مصر، 2002، ص135.

³-عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، "تنظيم وادارة البنوك"، المكتب العربي الحديث، دون طبعة، مصر، 2000، ص129.

في سنوات الستينات وذلك راجع لارتفاع مستويات المعيشة وتطور الحاجات العائلية، و عليه نجد أن قروض الاستهلاك مرتبطة بشكل كبير بالدول الصناعية المتقدمة و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.¹ و عليه تعد قروض الاستهلاك من النشاطات الأساسية للبنوك، وهي تمنح لفئات معينة من المجتمع لغرض الحصول على سلع الاستهلاك الشخصي، ليس من مقدور المستهلك أو المقترض تسديدها من دخله الحالي ومن الأمثلة لهذه القروض هي القروض التي تمنح لشراء السيارات أو التجهيزات الكهربائية، الأثاث، و التوزيع يكون من طرف مؤسسات مالية مختصة، و يقدم الملف عند اجراء عملية البيع من البائع و المشتري.

أولاً: تعريف القرض الاستهلاكي:

يعرفه "بيرناردو كولي" على أنه قرض ممنوح للأفراد الذين يريدون الحيازة على السلع الاستهلاكية كي يستطيعوا تسديد هذه السلع نقداً.

وكذا يعرف على أنه قرض للخيرات و الخدمات مقابل التعهد بتسديد المقرض في وقت لاحق.²

و كتعريف أخري عدد كل عملية قرض التي تستفيد منها العائلات لتمويل كل نفقاتها غير تلك الموجهة لشراء الخيرات غير المنقولة و غير الموجهة للاستعمال المعفى.

و تعد أيضاً قروض الاستهلاك هي تلك القروض التي تستعمل في تمويل شراء البضائع الجارية و المستديمة و الخدمات الاستهلاكية.³

و من التعارف السابقة يمكن القول أن قروض الاستهلاك هي: "بمثابة امتياز ممنوح من طرف المقرض الى المستهلك و ليس بمثابة حق لأن قرض الاستهلاك نوع من أنواع الديون، بالإضافة لذلك نجد أن أكثر الفئات طلباً لهذا النوع من القروض العائلات و الأفراد ذوي المداخيل المتوسطة المقبولين على تجهيز بيوتهم، و تسديد قيمة القرض تتم من المدخول الشهري للمستهلك.

ثانياً: آثار القروض الاستهلاكية على الاقتصاد

تؤثر القروض الاستهلاكية على السلوك الاستهلاكي للفرد كما أن لها آثار على الاقتصاد الكلي و على المؤسسات

¹-شاكر قزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2000، ص52.

²-الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص80.

³-شاكر قزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص92.

التمويلية، وفيما يلي سنتناول الآثار المترتبة على القروض الاستهلاكية:¹

1-ارتفاع القوة الشرائية الفورية للمقترض: عند اتمام عملية التمويل لابد من سداد الأموال المقترضة في وقت لاحق مما يجعل الزيادة في القدرة الشرائية مؤقتة وبالتالي لا تتغير القدرة الشرائية بشكل عام، كما أنه لا بد من دفع تكلفة التمويل المتمثلة في مقابل استخدام أموال الغير، وهي في الحقيقة تكلفة الانتفاع باستخدام هذه الأموال، ونظرا لقيام المقترض بدفع هذه التكاليف يترتب عنه انخفاض القدرة الشرائية في فترة لاحقة، ورغم ذلك يعمل على تحسين مستوى المعيشة وتحريك عجلة النشاط الاقتصادي في المجتمع.

2-زيادة الطلب الفعال: يعتبر نشاط تمويل المستهلكين من النشاطات المهمة للمؤسسات المالية إذ أنها تؤدي الى زيادة الطلب الفعال في الاقتصاد مما يؤدي الى زيادة العمالة في حالة عدم وجود تشغيل كامل، كما أنه قد يؤدي الى التضخم في حالة وجود تشغيل كامل للموارد.

3-زيادة الايرادات: اضافة لذلك فان ايرادات تمويل المستهلكين تعتبر من أهم ايرادات المؤسسات المالية و ذلك للتفاوت الكبير بين فوائد القروض الأمانة نسبيا مثل الاقراض بين المؤسسات.

المطلب الثاني: أنواع قروض الاستهلاك

هناك عدة تقسيمات للقروض الاستهلاكية فهناك من يقسمها الى القروض الممنوحة لتمويل عجز مالي مؤقت وقروض ممنوحة لاقتناء السلع والخدمات الاستهلاكية الدائمة، وهناك من يقسمها حسب الغاية من استعمالها وعليه تنقسم هذه القروض عموما الى:

1-القروض الشخصية: هي عبارة عن قروض مقدمة للأفراد من أجل تمويل جميع الأعباء التي ليس لها علاقة بالنشاط المهني للمقترض.²

ومن خلال هذا التعريف نلاحظ أن القرض يتعلق أساسا بالشخص المقترض و من نستنتج أن هذه القروض تمنح للأفراد والعائلات التي ترغب في اقتناء سلع استهلاكية وتحتاج الى التمويل بغض النظر عن السلعة المراد تمويلها، كما يشترط البنك على المستفيد من هذه القروض توظيف أجوره على مستواه وذلك لتسهيل عملية تحصيل مستحققاته. و عموما فان هذه القروض سهلة التفاوض بين الطرفين ولكن مساوئها ضرورة مواصلة تسديد المقترض لقيمة القرض ولو تأخر التسليم أو وجد عيب في السلعة.

¹-محمد نجيب غزالي، "دالة الطلب على التمويل الاستهلاكي"، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2006، ص ص 9.8.

²-Amour Ben Hlima, "pratique des techniques bancaire", op-cit, p90.

2- القروض المتخصصة: يعتبر القرض المخصص ضمن قروض الاستهلاك وهو القرض المقدم للأفراد وهو مخصص مسبقا لشراء ممتلكات دائمة، أدوات ومنتجات محددة، ويتضمن هذا القرض تدخل ثلاثة أطراف هم: المؤسسات المختصة، الموردون، الزبائن، حيث يقوم البنك بدور الوسيط بين الزبون والمورد بحيث لا يكون الثاني الا اذا كان الأول وهذه هي الخاصية الأساسية لهذا النوع من القروض، كما أنه يتميز بتعليقه بعقد الصفقة التجارية، وهو عكس النوع الأول لأن خاصيته تسمح للزبون بالتوقف عن تسديد قيمة القرض في حالة ما اذا اكتشف عيب في السلعة أو تأخير في موعد تسليمها، وغالبا ما يستعمل هذا النوع من القروض في شراء السيارات.¹

3- القروض المجددة والدائمة: يقدم هذا القرض من القروض من قبل البنوك وذلك عن طريق تحويل مبالغ مالية لحساب الزبون بشكل دائم وتجدد بشكل مستمر وهذا حسب رغبة الزبون، وعلى غرار باقي القروض السابقة الذكر تتم عملية التسديد كالتالي: تسدد قيمة الدين وبما فيها قيمة الفوائد على الأقساط، وتشير أن لو طلب الفرد هذا القرض مرارا ولمدة طويلة لتراكت الديون عليه ويشكل اجمالي الفوائد مبلغا جد معتبر.²

4- الكراء مع خاصية الشراء: هي طريقة من طرق التمويل المتعددة للبنوك والمؤسسات المختصة في اقراض الأشخاص وتمر بثلاثة مراحل وهي:

* المرحلة الأولى: يختار الزبون السلعة التي يريد اقتنائها وقد تكون سيارة، حاسوب، آلات كهربومنزلية،....

* المرحلة الثانية: يقوم البنك بشراء هذه السلعة لصالحه ويقوم بايجارها للزبون اذا اتفق الطرفان على شروط تسديد قيمة الأعباء المتعلقة بالسلعة وتكون مدة الايجار 03 أو 05 سنوات.

* المرحلة الثالثة: بعد نهاية مدة الكراء يمكن للزبون طلب الحصول نهائيا على هذه السلعة مقابل قيمة يتفق عليها مسبقا والتي تتمثل في القيمة المتبقية من السعر الأصلي، وعموما ما يكون محدودا بين 5% و 10% منه.

و مما يمكننا استنتاجه هو أن تطور القروض الاستهلاكية يتماشى حتما مع تطور المستوى المعيشي للأفراد و حسب رغباتهم.

¹-شاكر قزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص 88.

²-Amour Ben Hlima, op-cit, p91.

المطلب الثالث: مخاطر و ضمانات القروض الاستهلاكية:

ان المخاطر البنكية مرتبطة أساسا بوظيفة الاقراض، فلا يوجد قرض معفى من المخاطر وذلك مهما كانت الضمانات المقدمة لذا يتحتم على البنك دراسة وتقييم كل هذه المخاطر.

أولاً-مخاطر قروض الاستهلاك:¹ تتمثل هذه المخاطر بالنسبة لقروض الاستهلاك عموماً في خطرين أساسيين هما خطر عدم السداد و خطر التجميد، هذه المخاطر يعود سببها الى عدة حالات منها:

-عدم قدرة المقترض على تسديد ديونه لأي سبب من الأسباب.

-عدم القدرة على التسديد نهائياً بسبب ضياع مصدر دخل الزبون أو وفاته.

1-خطر عدم التسديد: هو من أسوأ المخاطر التي يتعرض لها البنك لأنها الأكثر ضرراً في الاستمرارية وهذا الخطر ناتج عن عجز المقترض على التسديد وبذلك يتخلى عن واجباته، مما ينتج عنه خسارة جزئية أو كلية للمبلغ المقترض من طرف البنك، ومنه نستنتج أن الزبون هو المصدر الأساسي لهذه المخاطر، وكل ذلك يحصل في المؤسسة المقترضة مما يجعلها غير قادرة على تسديد الديون التي عليها ومنه سوف تؤثر مباشرة على البنوك و مردوديتها وهذا خطر مرتبط بعوامل خاصة بالزبون.

2-المخاطر الخاصة: وهي المخاطر الخاصة بالزبون والتي يكن تقسيمها الى:

أ-المخاطر المالية: تتمثل في امكانية فقدان المؤسسة جزئياً أو كلياً لقوتها المادية و بعبارة أخرى هي عدم وجود المبلغ المالي الكافي لدى المؤسسة للوفاء بالدين، ومنه وقبل تقديم القرض يجب على البنك معرفة الوضعية المالية للمؤسسة وذلك بتحليل الوثائق المالية و المخاسبية.

ب-المخاطر الخاصة بعمليات الائتمان: هذه المخاطر تكون مرتبطة بعملية القرض من حيث المدة و غرض القرض.

ج-المخاطر الخاصة بالقدرة التسييرية: حيث يشكل البعد البشري في تسيير المؤسسات وجهاً أساسياً في تقدير المخاطر المرتبطة بالقرض، حيث أن قيمة المؤسسة تتجسد في شخصية مسيرها و درجة كفاءتهم في التسيير.

¹مصطفى رشيد شبيخي، "الاقتصاد النقدي و المصرفي"، الدار الجامعية، دون طبعة، بيروت، 1995، ص ص 75، 76.

د-الخطر القانوني: ينحصر عموما في خصائص الدولة وقوانينها، عقد انشاء المؤسسة، السجلات التجارية، لها علاقة مع الدولة والمساهمين و عقود الصفقات المبرمة مع الغير.

ه-الخطر الصناعي: على الصراف أن يقوم بتشخيص اقتصادي و مالي للمؤسسات المستثمرة كي يكون ما يقدمه البنك مناسباً للحاجات الاقتصادية والمالية للمؤسسة وكذا المستثمر.¹

3-مخاطر التجميد: هذه المخاطر من أهم المخاطر التي تهدد مردودية البنك وهي ناشئة عن عدم تسديد الزبائن لالتزاماتهم في مواعيد الاستحقاق، وبالتالي تجميد أصول البنك، الأمر الذي يوقع البنك في مشاكل الخزينة و ما ينجم عن ذلك من خسائر.

ثانيا-الضمانات المقدمة لقروض الاستهلاك: ان القروض البنكية تقوم أساسا على عامل الثقة بين المقرض والمقترض و وعد هذا الأخير بالتسديد آجلا، لكن البنك لا يكتفي بهذا الوعد وبالتالي يطلب ضمانات تسمح له من استرجاع حقه في الآجال المحددة. وتلجأ البنوك في مجال قروض الاستهلاك الى هذه القروض لسببين أساسيين هما:²

-عدم استحواذ هذه البنوك على وسائل اختيار المقترضين خاصة في الوفاء بتعهداتهم اتجاه البنك.

-تتمثل عموما هذه الضمانات في الشخصيات وتعرف هذه الأخيرة بالتزام شخص أو أكثر بالوفاء بالالتزامات في حالة اعساره في تاريخ الاستحقاق، ومنه يتبين أن هذه الضمانات متعلقة بالشخص الضامن على عكس الضمانات الحقيقية المتعلقة أساسا بشيء مادي.

كما تلجأ البنوك الى ثلاث تقنيات في مجال قروض الاستهلاك وهي:

1-تأمين القروض: ان تأمين القروض أو الاعتمادات هي عملية تأمين تسمح للمقرض بالاحتماء من خطر عدم استرجاع ماله، ظهرت هذه التقنية في بلجيكا سنة 1946 ثم انتقلت الى فرنسا سنة 1973 أين عرفت استعمالا واسعا، وفق هذه التقنية يتعاقد البنك مع شركة التأمين ويكون محل العقد هو تأمين القرض الذي يقدمه لزبائنه في مجال قروض الاستهلاك دون علم المقترض، ومنه تأمين الاعتماد وهو بمثابة تعهد شركة التأمين بالدفع للبنك تعويضات عن الأضرار الناتجة عن تقديمه لقروض الاستهلاك في حالات عجز المقرض عن السداد ويكون هذا التعويض مقابل أقساط تدفع دوريا يتفق على قيمتها مسبقا.

¹-مصطفى رشيد شيخي، "الاقتصاد النقدي والمصرفي"، مرجع سبق ذكره، ص 77، 78.

²-شاكر قزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص 127.

تبدأ شركة التأمين في التعويض انطلاقاً من القسط الثالث غير المسدد وذلك بتوفير عدة شروط من أهمها اتخاذ البنك لكافة الاجراءات اللازمة اتجاه الزبون لتحصيل مستحقاته¹، ومنه تحصل شركة التأمين على محل البنك في متابعة الزبون.

2-الكفالة: الكفالة عقد يكفل بمقتضاه شخص تنفيذ التزام بأن يتعهد شخص معنوي أو طبيعي شخص آخر غير مدين بالوفاء بما على المدين من حقوق اذا لم يقيم بها بنفسه. وهناك أربعة أنواع من الكفالة:

أ-الكفالة المدنية: تعتبر الكفالة في هذه الحالة عملاً مدنياً ولو كان الكفيل تاجراً أو الدين المكفول تجارياً لأن الهدف هنا من الكفالة ليس تجارياً (ربحاً).

ب-الكفالة التجارية: وهي عكس الكفالة المدنية فان الكفالة متخذة من طرف مؤسسة قرض، مؤسسة تأمين مرخصة.

ج-الكفالة التضامنية: يتميز هذا النوع بأحقية البنك (الدائن) في الرجوع للكفيل لاسترجاع حقه دون ضرورة مطالبة المكفول المدين من قبل.

هـ-الكفالة البسيطة: يجب على البنك في هذه الحالة مطالبة المدين أولاً ثم بعد ذلك الرجوع للكفيل. ان البنوك تفضل الكفالة التضامنية بحيث تسمح لها بسهولة استرجاع حقه على عكس تأمين الاعتماد فان المدين (الزبون) ليس غريباً عن عقد الكفالة، وعموماً يطلب منه تقديم الكفيل. وتكاليف الكفالة يتحملها المقترض في المجالات التي تكون فيها الكفالة من طرف شركة التأمين المخول لها، على عكس تأمين الاعتماد.

3-التأمين على الحياة: هو تأمين أخري يدفعه المستفيد من القرض دفعة واحدة لتأمين الخطر، الذي قد يحدث وهو توقف تسديد مستحقاته اذا توفي، بحيث تتولى شركة التأمين تسديد ما عليه من دين لصالح البنك وتكاليف هذه العملية تقع على عاتق الزبون.

تشرط شركة التأمين في حالة وفاة الشخص من البنك إضافة إلى ملف القرض كامل الوثائق المثبتة لوفاة الشخص، شهادة وفاة، شهادة طبية تبين الوفاة، وتقرير الشرطة في حالة توفى الشخص في حادث....

إن الهيئة التي كفلت بإعداد هذا النظام وتطبيقه أكدت على نوعين من الضمانات فقط لقروض الاستهلاك وهي: تأمين القرض وتأمين الحياة، ولم تفصل في الطريقة الثالثة الكفالة رغم كثرة استعمالها في بلدان أخرى.

¹- شاكر قزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص 129.

المبحث الثالث: واقع القروض الاستهلاكية في الجزائر

عملت الجزائر كغيرها من الدول الأخرى على ادخال هذا النوع من القروض على جهازها المصرفي وذلك من أجل تحسين المستوى المعيشي للأفراد. وهذا ما تطلب منها وضع مبادئ وقوانين تحكم وتوضح عملية منح القرض. ورغم المفارقات التي عرفها القرض الاستهلاكي إلا أن الجزائر مصرة على تعديل شروط هذا القرض وفق ما يساعد على تطور ونمو الاقتصاد الوطني الى جانب تحقيق مستوى معيشي جيد للأفراد.

المطلب الأول: لمحة عن قروض الاستهلاك في الجزائر

المطلب الثاني: شروط وأهداف منح القرض الاستهلاكي

المطلب الثالث: استراتيجية البنوك الجزائرية لتطوير نظام القروض الاستهلاكية

المطلب الأول: لمحة عن القرض الاستهلاكي بالجزائر

انعددت في الجزائر العاصمة الثلاثية التي جمعت رئاسة الحكومة بأرباب العمل ونقابة العمال، خرجت بمجموعة من التوصيات ترمي الى تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لعمال الجزائر، وكان هذا في تاريخ 25.29 أفريل 1997 تطبيقا لهذه التوصيات ، صدر عن رئيس الحكومة تعليمتين رقم 079.064 في 08.09.1997 تم بموجبها انشاء مجموعة عمل تتكون من خبراء في المجال المالي والاقتصادي، وضعت تحت وصاية وزير التجارة، أوكلت لهم مهمة اعداد ووضع نظام لقروض الاستهلاك لصالح العمال يسمح باقتناء السلع الاستهلاكية الدائمة المنتجة كليا أو جزئيا في الجزائر.¹

في اطار القانون المالي التكميلي لسنة 2009 قررت الحكومة الجزائرية وقف عملية منح القروض ما عدا القروض العقارية كما هو منصوص عليه في المادة 07 وهو ما يعني وقف و الغاء جميع صيغ القروض الاستهلاكية وعلى رأسها تلك الموجهة لاقتناء السيارات ، هذا القرار بالإلغاء جاء كمحاولة للحد من الاستيراد وذلك في ظل تراجع صادرات البلاد من النفط والغاز جراء الأزمة المالية العالمية. وشهد الاقراض الاستهلاكي في الجزائر نموا حيث تنشط البنوك الأجنبية في هذا القطاع أكثر من البنوك المحلية التي تمتلك الدولة معظمها لذا كان على الجزائر اتخاذ مجموعة من الاجراءات التي تقع في خانة حماية الاقتصاد الوطني كان

¹-سليم مراح، "الغاء القروض الاستهلاكية الموجهة لشراء السيارات وأثرها على البنوك التجارية"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011، ص65.

آخرها توقيف القرض الاستهلاكي وذلك لعدة أسباب نعرضها كالتالي:¹

-ارتفاع نسبة مديونية العائلات لتصل لمستويات خطيرة

-ارتفاع نسبة استيراد السيارات حيث بلغت سنة 2008 حوالي 09 ملايين دولار

-ارتفاع واردات الجزائر بشكل رهيب لتصل في السداسي الأول من سنة 2008 (20.9)مليار دولار

-تضرر البنوك الوطنية من جراء منحها للقروض الاستهلاكية التي يتكون جزء كبير من محفظتها من هذه القروض الاستهلاكية

-عجز 45% من متحصلي القروض الاستهلاكية عن الوفاء بمستحقاتهم

-تراجع مداخيل النفط ب50% جراء الأزمة المالية العالمية

-القيام بحماية الأسر من الإفراط في المديونية والأخطار التي تترتب عنها

-غياب الانتاج المحلي الذي الصناعات المحلية ويطورها بالشكل الذي يجعلها تقضي ولو جزئيا عن الاستيراد والصناعات الأجنبية.

وقد دخل القرار المتخذ حيز التنفيذ ضمن القرار الصادر عن القانون المالي التكميلي لسنة 2009 في 29 يوليو.

و كرد فعل على التدابير الحمائية التي تضمنها القانون التكميلي لسنة 2009 لصالح الاقتصاد الوطني لجأت الحكومات الغربية لدعم موقفها الرافض لهذا الأمر بالاستنجد بصندوق النقد الدولي في محاولة بائسة لإلغاء هذه الاجراءات بعد فشل الدول الغربية في ذلك، وكان على رأس هذه الدول فرنسا وذلك بعد تراجع نشاط ميناء مرسيليا الى ما يعادل 40% والسبب أن تسويق مختلف ماركات السيارات الفرنسية قفزت مجموع مبيعاتها الى هرم مبيعات السيارات في الجزائر، غير أن هذه التدابير حرمت البنوك الفرنسية من موارد مالية معتبرة.

وفي وثيقة تقييمية لصندوق النقد الدولي يعتقد فيها أن الغاء القروض الاستهلاكية باستثناء القروض العقارية يعرقل تنمية القطاع المالي مطالبا صراحة بالغاء القرار.²

¹-كريم جودي، "قانون المالية التكميلي 2009"، بوابة الوزير الأول، 2015، <http://www.premier-ministre.gov.dz>

²-محمد ب، "عودة القرض الاستهلاكي ابتداءا من جانفي"، جريدة المساء، لا يوجد عدد، الجزائر، لا يوجد صفحة.

وردا على هذا الطلب قررت الحكومة الجزائرية دراسة مقترح عودة القروض الاستهلاكية ويجدر الإشارة أن الحكومة هي سيدة قرارها فهي تفضل توجيه فائضها المالي لدعم مشاريع التنمية المختلفة وبأنواعها كأولوية بالنسبة لها. ولكن مع عدم استقرار القدرة الشرائية للجزائريين قياسا بالزيادات المستمرة التي أقرتها الحكومة لصالح العمال والموظفين رفعت المركزية النقابية عدة مقترحات تستهدف المراقبة والتحكم في الأسعار والحفاظ على القدرة الشرائية للجزائريين، ومن هذه الاقتراحات إعادة بعث تعاونيات الاستهلاك التي تشكل شقا من الاقتصاد الاجتماعي. وقرار إعادة اقرار العمل بقروض الاستهلاك يعود الى الحكومة ان رأت فيه انعاش للاقتصاد الوطني.

تقرر إعادة بعث القرض الاستهلاكي في اجتماع الثلاثية في 2014، في إطار الإجراءات التي ترمي إلى تشجيع الإنتاج الوطني، فيما تم التنصيص على التدابير المتصلة بهذا الإجراء في قانون المالية لسنة 2015. وكان بنك الجزائر الذي كلف بالتحضير للشق التقني لعملية إطلاق القرض الاستهلاكي، استكمل كافة الإجراءات التقنية ومن أبرزها وضع جهاز مركزي لتسيير المخاطر، واستكمل أيضا عملية تعميم التجارب التقنية وتحضير كافة البنوك والمؤسسات العمومية النشطة في الساحة المالية والبالغ عددها 28 بنكا، للإطلاق الفعلي لهذا الجهاز المركزي، الذي يضمن للبنوك سلامة عمليات منح القروض، وتقليص مخاطرها، وبالرغم من الانتهاء من وضع مركزية تسيير المخاطر، فإن إطلاق القرض الاستهلاكي الموجه حصريا لاقتناء المواد المنتجة محليا، تأخر عن الموعد المعلن عنه، وذلك لما استدعته العملية من ضرورة الانتهاء من كافة التدابير التقنية الأخرى المتعلقة أساسا، بضبط قائمة المواد والمنتجات القابلة للاقتناء بواسطة هذا القرض، خاصة في ظل صعوبة تحديد مفهوم المنتج الوطني الذي يشمل أيضا مواد منتجة محليا لكن بنسب متفاوتة في مستوى الاندماج.

المطلب الثاني: شروط وأهداف القرض الاستهلاكي

أولا- شروط منح القرض الاستهلاكي:¹

1- الشروط العامة: وتتجلى في

-تعتبر هذه الصفقة من طرق البيع الارادي بحيث لا يتدخل البنك مباشرة في الصفقة بين المؤسسات و المستهلكين

-المنتجات المقصودة بهذه الصفقة يجب أن تكون موجهة للاستهلاك الدائم

¹- محمد ب، "عودة القرض الاستهلاكي ابتداءا من جانفي"، مرجع سبق ذكره، دون صفحة.

-تخص هذه العملية المنتجات الاستهلاكية الوطنية الدائمة أو تلك التي لديها حد أدنى من الاشتراك في الانتاج الوطني

2-الشروط الخاصة: يجب توفر شروط خاصة للسير الحسن لهذه العملية

-اعادة تنشيط العمل بالأوراق التجارية وذلك بتجديد القوانين التي تحكمها

-توفير الشروط المتعلقة بالقرض من حيث قيم القرض وتكاليفها على كل المؤسسات المصرفية

-ايجاد هيئة تتكفل بمراقبة، متابعة وتطوير الاستهلاك عموما وقروض الاستهلاك خصوصا

3-المواد المستهدفة: بخصوص طبيعة السلع المؤهلة للقرض الاستهلاكي، فقد نص القانون على أن الأمر يتعلق بممارسي نشاط على الإقليم الوطني، الذين ينتجون أو يركبون سلعا موجهة للبيع إلى الخواص والتي تستعمل الفواتير في مبيعاتها ، ولتسهيل العملية قسمت المواد المستهلكة الى سيارات، مجموعة الأجهزة الالكترونية و كذا مجموعة الأثاث المنزلي.

4-طرق التمويل: وتقسم الى

*قيمة القرض: ويعتمد البنك في تحديد هذه القيمة على السلعة المراد اقتنائها الى جانب قدرة الزبون و امكانية الزبون على تسديد قيمة القرض. ومنه يجب ألا تتعدى قيمة السلعة المراد شراءها 10مرات الأجر الوطني المضمون و ألا تقل عن 10% منه و أن تتعدى قيمة القرض 70% من المبلغ الاجمالي.

*مدة القرض: تحدد مدة هذه القروض التي تمنح للمواطنين المقيمين في الجزائر دون سواهم، ما بين 3 أشهر و60 شهرا.

5-تسديد المستحقات: لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يفوق المبلغ الشهري لتسديد القرض المتعاقد عليه 30 بالمائة من المداخيل الشهرية الصافية المتحصل عليها بانتظام وذلك تفاديا لمديونية الزبون الزائدة و كذا حتى لا يؤثر في سلوكه الاستهلاكي.¹

ثانيا-أهداف القرض الاستهلاكي: ان الهدف الرئيسي لنظام القروض الاستهلاكية هو حماية القدرة الشرائية للعمال ورفعها وكذلك المساعدة في تسويق المنتج الوطني الى جانب أهداف أخرى نحصرها في:

¹ - محمد ب، "عودة القرض الاستهلاكي ابتداءا من جانفي"، مرجع سبق ذكره، دون صفحة.

- تدعيم الوسائل التي وضعتها الحكومة في اطار السياسة الاجتماعية للعمال و التي ترمي الى حماية قدرتهم الشرائية و تحسين مستواهم الاجتماعي
- اعادة تنشيط المؤسسة الجزائرية بتشجيع الاقبال على سلعها و الهدف من ذلك تنميتها و استرجاعها لتوازنها المالي و التشغيلي و غيره
- المساهمة في وضع ميكانيزمات اقتصادية و مالية جديدة تسمح بالتحول الأمثل في اقتصاد السوق
- المساهمة في تطوير الجهاز المصرفي و اعطائه فرص استقطاب أكبر عدد ممكن من الزبائن
- كما يرمي هذا النظام الى التنمية الاقتصادية الجزائرية¹

المطلب الثالث: استراتيجية البنوك الجزائرية لتطوير نظام قروض الاستهلاك

ان السياسات المتبعة تختلف من بنك الى آخر و يعود ذلك أساسا لأهداف استهلاكية مسطرة من قبل البنك، فهناك من البنوك من دخل بقوة ميدان قروض الاستهلاك مثل: الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط، و هناك من جعلها كقروض أخرى، و يوجد أيضا من يرى أن دخول هذه الأسواق ليس ضروريا لأسباب موضوعية و عموما فان السياسات المتبعة في هذا المجال تقريبا نفسها عند أغلب البنوك التجارية، و يعود ذلك الى سبب رئيسي و هو أن قروض الاستهلاك جاءت تطبيقا لسياسة محددة و تطبيقاتها في الميدان جاءت وفق برنامج مسطر و تتمثل في المراحل التالية:²

1-سياسة المنتج: اعتبرت أغلب البنوك قروض الاستهلاك منتوجا بنكيا جديدا في الجزائر فتعريفه و تطويره أمر ضروري و الاشهار به أمر طبيعي مشغلة في ذلك تجارب بعض الدول الأخرى. و رغم وقف و اعادة بعث هذا القرض الا أنه مازال يلقي نفس الاهتمام بضرورة التعريف و الاعلان عنه.

2-سياسة السعر: للبنوك حرية التنافس فيما يخص نسب الفائدة المطبقة على قروض الاستهلاك و تحدد أساسا هذه النسب بالعلاقة الموجودة بين تكاليف هذا المنتج و واقع أسعار المواد الاستهلاكية في السوق.

¹ - Moshetto Bruno et Ander Plyno, " le crédit a la consommation", sans édition, France, 1997, p82.

² -حسيبة شتحونة، "أثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات"، مرجع سبق ذكره، ص26.

3- سياسة التوزيع والاتصال: تمثلت هذه السياسة في تحريك كل طاقاتها الهيكلية والوكالات البحث عن هذا المنتج وتطويره وبالتالي تحقيق أكبر تغطية في هذا المجال، تمثلت هذه السياسة في حملة دعائية كبيرة واعتمدت فيها على كل الوسائل المتاحة، السمعية، البصرية والمقروءة، وعلى مستوى وكالات البنك.¹

¹ - حسية شتونة، "أثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات"، مرجع سبق ذكره، ص 27.

الخلاصة:

انتهجت الجزائر سياسة القروض الاستهلاكية بهدف تشجيع الاستهلاك وتطوير المنتجات المحلية، وهذا ما جعل الحكومة تعتمد شرط أن يكون المنتج المستهلك جزائري بعد أن تم تهميشه في السنوات الماضية وذلك بغية دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي للفرد من خلال رفع قدرته الشرائية و التمويلية لاقتناء مستلزماته. إلا أنه ورغم لمخاطر التي تصاحب هذا النوع من القروض عملت البنوك على تطويرها وتوسيع منحها مما جعل الأفراد يقبلون من أجل الاستفادة من القرض الاستهلاكي.

تمهيد:

بعد أن استعرضنا في الجانب النظري المعلومات الخاصة بالمخاطر وادارتها في البنوك و أئمننا بالجوانب الخاصة بها من تعاريف و مصطلحات، الى جانب تسليطنا الضوء على القروض الاستهلاكية و تقديم مختلف الأوجه الخاصة بها، طبيعتها و واقعها في الجزائر.

سنعالج خلال هذا الفصل كيفية دراسة القرض الاستهلاكي و ذلك بعد التريص الذي قمنا به على مستوى الشركة العامة الجزائرية (la société générale Algérie) و من هنا سنتطرق في هذا الفصل الى:

المبحث الأول: نظرة حول بنالللشركة العامة " SG

المبحث الثاني: دراسة حالة قرض استهلاكي

المبحث الأول: نظرة حول الشركة العامة (la société générale)

عرفت المنظومة المصرفية الجزائرية عدة إصلاحات أثمرت عن ميلاد بنوك جديدة و ظهور بنوك أخرى حيث كان لها دور في تفعيل المهنة المصرفية، و من بين البنوك الأجنبية التي كان لها مكتب في الجزائر هي: "الشركة العامة". و من هنا سنتطرق الى لمحة حول هذا البنك

المطلب الأول: لمحة عن الشركة العامة (la société générale)

تعتبر هذا البنك واحد من أكبر مجموعات الخدمات المالية الأوروبية بناء على نموذج العمل المصرفي الشامل المتنوع، و يجمع هذا البنك بين الصلابة المالية، إستراتيجية النمو المستدام مع الطموح ليكون مرجعا للعلاقة بين البنك والأسواق وكذا حتى يكون على مقربة من العملاء.

هذا البنك موجود لأكثر من 150 سنة، يوظف حوالي 148 ألف موظف في حوالي 76 بلدا، و يدعم ما يقارب 30 ألف عميل حول العالم من خلال تقديم مجموعة واسعة من النصائح و الحلول المالية المصممة خصيصا للأفراد و المؤسسات الاستثمارية.

و يقوم هذا البنك على المجالات المكتملة الأساسية التالية:

- 1- الخدمات المصرفية للأفراد في فرنسا مع شبكة فروع الشركة العامة، crédit du nord و Boarsorama التي تقدم مجموعة كاملة من الخدمات المالية مع عرض متعدد القنوات في طليعة الابتكار الرقمي.
- 2- الخدمات المصرفية للأفراد خارج فرنسا، و الخدمات المالية و التأمين مع الشبكات الموجودة في المناطق الجغرافية التي تعرف تنمية و سوق متخصص في مهتهم.
- 3- التمويل و الخدمات المصرفية الاستثمارية، و الخدمات المصرفية الخاصة و إدارة الأصول و أعمال الأوراق المالية مع خبرة معترف بها.

المطلب الثاني: تقديم الشركة العامة الجزائرية (société générale Algérie)

قامت الشركة العامة بفتح أحد فروعها بالجزائر، توظف أكثر من 1390 موظف و تعمل في عدة مناطق من البلاد، حيث يعتبر هذا البنك تجاري يقدم الخدمات و المنتجات التقليدية و يعد أحد البنوك الأجنبية الأولى في الجزائر.

تعبير علامته التجارية عن مدى صدق، ثقة و مهنية البنك فهو موجه لرجال الأعمال، الأفراد العاديين، التجار....

ابتداء من عام 2003، بدأت الشركة العامة تطورها خارج الجزائر العاصمة (أكبر وكالة) لتصل لوههران، تلمسان، سيدي بلعباس، عنابة، قسنطينة، سطيف، مستغانم،....

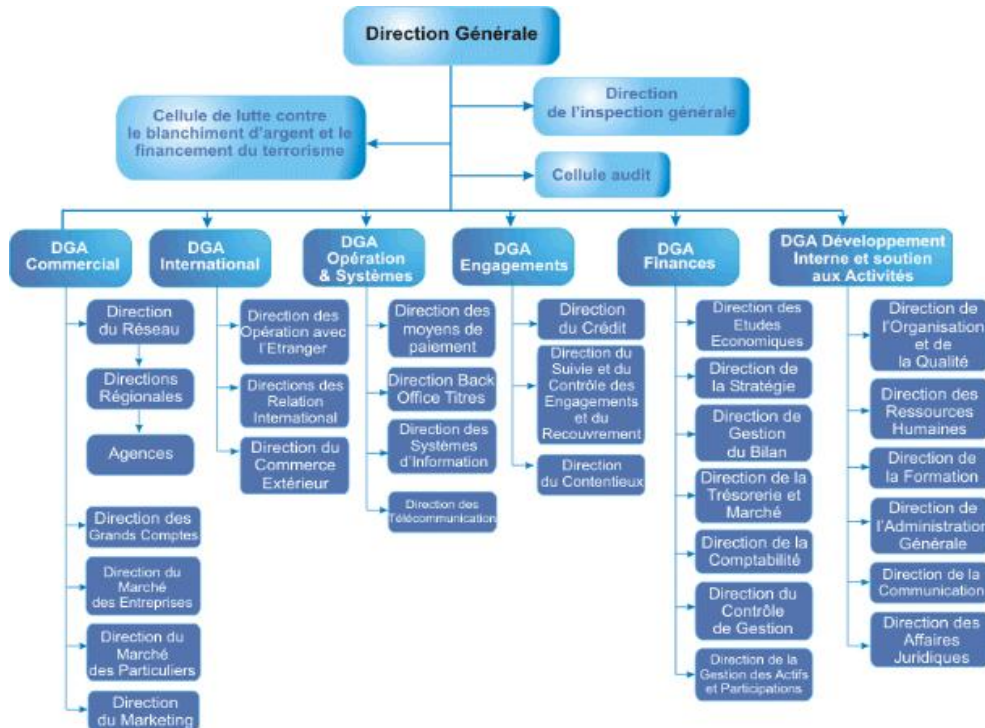
في 31 ديسمبر 2006، أصبح لها 24 وكالة تنفيذية، الى جانب 20 موقع، وفي 2017 أصبحت 92 وكالة، و 11 مركز تجاري مخصص لعملاء البنك.

ان عضويته في شركة رائدة عالميا أعطته فرصة التمتع بحكم ذاتي واسع لدفع عجلة التطور، وبصرف النظر عن المساهمين في رأس المال الا أنه يطمح لأن يكبر وحده من خلال الاعتماد على موارده الذاتية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للشركة العامة ومنتجاتها

أولاً: الهيكل التنظيمي

(1-III) الهيكل التنظيمي ل la société générale Algérie



المصدر: وثائق داخلية من la société générale Algérie

ثانيا: منتجات الشركة العامة المصرفية

*"So'essentiel": وهي خدمة تتيح تخفيضات سعر الفائدة على الخدمات التي يقدمها وفقا لاحتياجات العملاء، تتراوح بين 20 الى 40%.

* اتاحة الفرصة للعملاء لإدارة حساباتهم من الخارج من خلال الأدوات والخدمات التي تمكنهم من تحويل الأموال أو تقديم طلب لديهم.

*أطلقت الشركة العامة الخدمة المصرفية الالكترونية حتى تمكن العملاء من دفع ثمن بعض المشتريات، و كذا اطلاق خدمة الجيل الثالث.

* بداية من عام 2015 وضع البنك تحت تصرف عملائه الذين يسافرون للخارج بطاقة فيزا وهي نوعان: واحدة كلاسيكية و أخرى متطورة.

* حساب التوفير بدون فائدة.

*Messagi: من خلال هذه الخدمة يتلقى العميل رسالة على هاتفه المحمول معلومات حول حسابه مثل: استقبال الراتب أو أي اجراءات تمت من خلال أو في حسابه.

*Sganet: تتيح هذه الخدمة للعميل بإدارة حسابه عن طريق الأنترنت.

المبحث الثاني: دراسة حالة قرض استهلاكي

من بين المنتجات التي يقدمها بنك " la société générale algerie " القروض الاستهلاكية التي يقدمها لعملائه لتسهيل اقتناء احتياجاتهم، و من هذا المنطلق سنتطرق لمراحل منح القرض، الضمانات، و دراسة حالة حول هذا القرض.

المطلب الأول: تكوين ملف طلب القرض

في حالة رغبة زبون في الحصول على قرض استهلاكي لاقتناء منتجات مصنوعة أو مركبة في الجزائر عليه تكوين ملف طلب قرض استهلاكي المتكون من الوثائق التالية:

- نسخة عن بطاقة التعريف الوطنية.

- شهادة الإقامة.

- شهادة الميلاد.
 - الشهادة العائلية.
 - نسخة عن بطاقة الشفاء.
 - نسخ عن بطاقة الأجرور الثلاثة (03) الأخيرة.
 - كشف الرسوم.
 - كشف الحساب ل 06 أشهر.
 - فاتورة أولية.
- بعد أن يقوم العميل بتقديم الملف للبنك يقوم هذا الأخير بدراسته خلال 84 ساعة ويتم اعلام العميل بالقرار.

المطلب الثاني: مراحل سير العملية والاتفاقية المبرمة بين الأطراف

تمر عملية دراسة ملف القرض الاستهلاكي داخل بنك "الشركة العامة" على المراحل التالية:

- 1- معلومات أولية عن العميل: يبدأ الاتفاق من أجل القرض الاستهلاكي بمقابلة شخصية مع العميل من أجل التحقق من الجدارة الائتمانية له والوضعية الاجتماعية والمالية له، وبعد أن الموافقة على القرض يمنح العميل عقد أولي عن القرض اما في نهاية المقابلة أو ارساله عن طريق البريد.
- يجب أن يكون العقد المبرم بين الطرفين واضح، مقروء، وأن تكون المعلومات المذكورة فيه دقيقة بما في ذلك:

- هوية وعنوان المقرض والمقترض.
- نوع الائتمان أو القرض (قروض شخصية، قابلة للتجديد...).
- مقدار القرض (المبلغ).
- مدة العقد.
- شروط توفير الأموال.

- تواريخ الاستحقاق و اجمالي المبلغ المستحق من قبل المقترض عند كل دفعة.

- معدل الفائدة المطبق.

- هوية و عنوان الكفيل.

- شروط سداد القرض في وقت مبكر.

- وجود حق الانسحاب.

2- قبول العرض:

عند اتفاق الطرفين على شروط العقد و التوقيع عليه يقدم المقرض نسخة عن العقد للمقترض موقعة و مؤرخة، حيث يمثل تاريخ التوقيع بداية المدة الزمنية المتمثلة في 08 أيام للتفكير (فترة الانسحاب أو الالتزام) حيث يمكن للمقترض الانسحاب و تغيير رأيه، و يجب أن يذكر هذا الاجراء في العقد الى جانب وجود قسيمة الانسحاب في العقد في الأخير مه ذكر اسم و عنوان المقترض.

أما في حالة التزام العميل في قراره بقبول العرض المتعلق بالقرض الاستهلاكي فهنا عليه أن ينتظر مدة 07 أيام من قبول العقد و ذلك بعد انتهاء فترة الانسحاب من أجل الحصول على أموال القرض، و خلال هذه المدة لا يمكن دفع أو تلقي أية أموال أو مدفوعات من قبل أطراف العقد.

3- اخطار العميل:

بعد تقديم القرض و شروع المقترض في دفع المستحقات على البنك أن يقوم بإخطار الزبون و تقديم معلومات منتظمة حول المبلغ المتبقي للسداد. و هذه المعلومات يجب أن تقدم ولو مرة في السنة، أما في حالة القرض المتجدد يجب أن تكون المعلومات المقدمة شهرية.

4- صعوبات السداد:

من أولى حالات عدم السداد أو الدفع، علة المقرض اخطار و اعلام المقترض بالمخاطر التي ستلحق به جراء ذلك. أما اذا لم يستطع دفع الأقساط الشهرية الخاصة بالقرض، فهنا يمكن للمقرض المطالبة بسداد المبلغ المتبقي بالإضافة للفوائد المستحقة غير المدفوعة، و يمكن له أيضا المطالبة بتعويض للضرر الذي لحق به لعدم الدفع في الوقت المناسب.

وعلاوة على ذلك، قد يمنح البنك المقترض تأجيلا بالدفع أكثر من مرتين (02) في السنة في حالة وجود صعوبات مالية مؤقتة أو تدهور القرض طبعاً اذ كان المقترض ملتزناً بالدفع في الوقت المناسب في المرات السابقة وله سمعة مالية جيدة.

5- نهاية العقد:

يجب علة الطرفين المتعاقدين (البنك و العميل) تحديد مدة انتهاء العقد حتى ولو كان من الممكن تجديده، وكذا تحديد كيفية انتهاء العقد.

ملاحظة:

في حالة عدم قدرة الزبون على السداد ورغبته في الانسحاب وذلك بعد تلقي الأموال فعلى المقترض دفع مبلغ القرض مع الفوائد المتراكمة عليه وذلك من تاريخ دفع البنك لمبلغ القرض.

المطلب الثالث: دراسة حالة قرض استهلاكي

أولاً: دراسة حالة قرض استهلاكي لشراء أثاث منزل

يرغب السيد "محمد لعلاوي" الحصول على أثاث منزل مصنع في الجزائر.

لذا تقدم السيد الى بنك "الشركة العامة" من أجل تقديم طلب قرض استهلاكي، حيث قام مستشار العملاء بمحاكاة الطلب من حيث مبلغ الراتب، عدد الأطفال..... ، حيث كان:

الراتب الشهري: 65000 دج

عدد الأطفال: 02

لا وجود لنفقات أخرى.

بالنسبة لبنك "الشركة العامة" فإن القانون يسمح لها بأخذ 30% من الراتب الشهري للعميل، وهنا يتم

احتساب الدفعة الشهرية للعميل حيث قدرت ب 19500 دج، في حين أن البنك يمنحه قرض قدره:

55000 دج. ويتم تسديد المبلغ على مدار 36 شهرا (03 سنوات).

وبعد تقديم المشورة للعميل و اعلامه بكافة المعلومات عن اتفاق القرض، يتم تحويله لقسم خدمة القروض حيث تقدم له اتفاقية القرض التي يجب أن تكون موقعة من قبل الطرفين (العميل، البنك).

بعد التوقيع فلن الزبون يملك 08 أيام للرجوع في قرار القرض، أما في حالة التزامه به فلن البنك يقوم بتحويل و ايداع مبلغ القرض في حساب المورد أو تقديم شيك مصرفي له.

في حالة قصور العميل عن السداد يقوم البنك بإرسال اعدار للعميل 03 مرات، وفي حالة عدم التسديد يقوم البنك بإرسال اسمه لكافة البنوك احتياطا ويتخذ الاجراءات الجبائية ضده مع ارسال مأمور القضاء.

و فيما يخص الضمانات المقدمة من العميل للبنك فتتمثل في:

_ تأمين على الحياة

_ توطين الراتب

ثانيا: إدارة المخاطر داخل la société générale Algérie

ينظم بنك "الشركة العامة" ادارة المخاطر على مبدأين أساسيين:

_ الخدمات المسؤولة عن تقييم المخاطر يجب أن تكون مستقلة عن الإدارات الأخرى.

_ يجب أن يكون نهج ومراقبة المخاطر ثابت في جميع أنحاء المؤسسة.

و يكمن هدف البنك من حيث سياسة ادارة المخاطر في تقديم خدمة أفضل للعملاء والمساهمة في تطوير الأعمال، وكذا ضمان استدامة المؤسسة من خلال تنفيذ نظام فعال لتحليل وقياس ومراقبة المخاطر.

الخلاصة:

تمكنا من خلال هذا الفصل من التعرف على بنك "الشركة العامة" وفرعها في الجزائر و مختلف النشاطات التي تقوم بها و المنتجات التي يقدمها، كما قمنا كذلك بدراسة ملف قرض استهلاكي ممول من نفس البنك الى جانب استعراض أهم مراحل سير عملية القرض.

تتعرض البنوك لعدة مخاطر أثناء قيامها بنشاطها، فالمخاطرة أمر ملازم للعمل المصرفي منذ البداية، كما أن التطورات العالمية والمستجدة التي يعرفها هذا القطاع تضيق العديد من المخاطر من حيث المقدار والنوع، الأمر الذي استوجب على إدارات البنوك إعطاء الأهمية اللازمة والكافية لمسألة المخاطر التي تستحقها لتبقى ضمن الحدود القابلة للسيطرة عليها، والحد منها.

لذا فإن وجود إدارة للمخاطر داخل كل بنك أمر ضروري ولازم حتى لا تهدد هذه المخاطر استمرارية البنك. غير أن هذه الإدارة لا تؤدي دورها بشكل فاعل ما لم يكن هنالك نظام رقابي داخلي سليم ومستمر، وذلك لطبيعة النظام المصرفي الذي يخلق وبشكل مستمر المنافسة في قطاعه، خاصة وأن البنوك تبحث عن التجديد واستحداث منتجات جديدة لاستقطاب العملاء دون استبعاد عامل المخاطرة.

ومن بين المنتجات التي حظيت باهتمام خاص من قبل البنوك نجد القروض الاستهلاكية التي كانت محل الدراسة في الفصل الثاني، وغير أنها قروض تمنح للأفراد من أجل دعم قوتهم الشرائية والسماح لهم بإقتناء حاجاتهم، فهي أيضا تعرض البنك لمخاطر عدة، وهذا ما تم ملاحظته من خلال دراسة حالة الجزائر فيما يخص قروض الاستهلاك، فرغم الهدف الذي جاءت به ومدى إقبال العملاء على هذا المنتج البنكي إلا أنه أثبت وخاصة في حالة البنوك الجزائرية أن سوء إدارته وتسييره قد عرض النظام المصرفي لعدة مخاطر أهمها خطر عدم السداد.

فمن خلال دراستنا لموضوع "إدارة المخاطر البنكية في ظل قروض الاستهلاك" أكد ضرورة وجود إدارة فعالة للقروض الاستهلاكية خاصة وأنها تستقطب شريحة واسعة من الزبائن.

وما توضح كذلك من منطلق دراسة حالة الجزائر ورغبتها الواضحة في بعث هذا القرض من جديد قد صاحبه دراسات معمقة لوضع البنوك ومدى استعدادها لإستقبال القرض الاستهلاكي والتعامل معه، إلى جانب أن الحكومة الجزائرية قد قامت بوضع استراتيجية واضحة وفعالة لإدارة وتسيير مخاطر هذه القروض وخلقها كقناة لتسويق المنتج المحلي ودفع عجلة النمو الاقتصادي.

اختبار الفرضيات:

من خلال الدراسة التي قمنا بها يمكننا اختبار الفرضيات السابقة كما يلي:

الفرضية الأولى:

تعتبر المخاطر عنصر مصاحب للعمل المصرفي، فأى بنك يتعرض لها وتختلف هذه المخاطر باختلاف النشاط البنكي، سواء كانت مخاطر سيولة، مخاطر السوق، مخاطر الائتمان،... الخ.

الفرضية الثانية:

ان الأهمية التي يعطيها البنك لوظيفة ادارة المخاطر تساعد على مواجهتها و الحد منها، وكذا فعالية ادارة المخاطر و حسن تسييرها تعتبر وسيلة لضمان استمرارية العمل المصرفي.

الفرضية الثالثة:

القروض الاستهلاكية تستخدم في الحصول على السلع للاستهلاك الشخصي التي لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها، ويتم سدادها من دخل المقترض في المستقبل أو تصفية لبعض ممتلكاته.

الفرضية الرابعة:

ان الاستراتيجيات المتبعة من قبل البنوك الجزائرية قد ساهمت وبشكل جيد في تقبل العملاء لقروض الاستهلاك، حيث بلغ في سنة 2009 اجمالي القروض الممنوحة 250 مليار دينار، غير أن هذه الاستراتيجيات لم تشمل المخاطر الناجمة عنها ما تسبب في وقفها.

التوصيات و الاقتراحات:

- _ محاولة وضع لجنة رقابية على القروض الاستهلاكية بغية تفادي الافراط في منحها و حسن تسييرها.
- _ على البنوك الجزائرية وضع ادارة مستقلة للمخاطر من أجل قياسها و مراقبتها.
- _ تحسين جودة الانتاج المحلي لدعم استهلاك السلع الوطنية.
- _ وجود وسيلة اتصال فعالة بين كل البنوك الجزائرية لتوفير كافة المعلومات اللازمة حول طالبي القروض خاصة الاستهلاكية منها.

أفاق الدراسة:

ويبقى موضوعنا مجالاً واسعاً للدراسة، و اتمامه لا يعني أننا استوفينا كل جوانبه، ولكن نأمل أن نكون قد وفقنا فيه الى حد ما. يبقى المجال واسعاً أمام الباحثين للتوسع و البحث أمام الدفعات الدراسية المقبلة.

و يمكننا اقتراح بعض المواضيع للدراسة التي نرى أنها مهمة و المتمثلة في:

- _ الاستهلاك و العوامل المؤثرة فيه في ظل ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية.
- _ أثر القروض الاستهلاكية على القدرة الشرائية للأفراد في ظل تشجيع الصناعة المحلية.
- _ الدخل العائلي و مدى تأثره بالاستهلاك.

الكتب:

أولاً: باللغة العربية

- 1_ ابراهيم كراسنة، "أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك و ادارة المخاطر"، صندوق النقد العربي، دون طبعة، أبوظبي، 2006.
- 2_ أبو عتروس عبد الحق، "الوجيز في البنوك التجارية-عمليات، تقنيات و تطبيقات-"، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2002.
- 3_ أحمد غنيم، "الديون المتعثرة والائتمان الهارب"، دون دار النشر، دون طبعة، 2000.
- 4_ الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة الجزائر، 2001.
- 5_ جاسم المناعي، "ادارة المخاطر التشغيلية و كيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها"، صندوق النقد العربي، دون طبعة، أبوظبي، 2004.
- 6_ حسن مصطفى حسين، "المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1987.
- 7_ حمزة محمود الزبيدي، "ادارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني"، مؤسسة الوراق، دون طبعة، عمان، 2002.
- 8_ سمير الخطيب، "قياس و ادارة المخاطر بالبنوك"، منشأة المعارف، دون طبعة، مصر، 2005.
- 9_ شاكر قزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2000.
- 10_ صلاح الدين حسين السيدي، "التسهيلات المصرفية للمؤسسة و الأفراد"، دار الوسام للطباعة، دون طبعة، 1998.
- 11_ طارق طه، "ادارة البنوك و نظم المعلومات المصرفية"، دار الكتب، دون طبعة، الاسكندرية، مصر، 2000.
- 12_ طارق عبد العال، "ادارة المخاطر-أفراد، ادارات، شركات، بنوك-"، الدار الجامعية، دون طبعة، مصر، 2007.
- 13_ عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي، "النقود و المصارف و الأسواق المالية"، دار الحامد، دون طبعة، عمان، 2004.

- 14_ عبد المنعم راضي، فرج عزت، "اقتصاديات النقود والبنوك"، البيان للطباعة و النشر، دون طبعة، مصر، 2001.
- 15_ عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، "التنظيم و ادارة البنوك"، المكتب العربي الحديث، دون طبعة، مصر، 2000.
- 16_ عبد المطلب عبد الحميد، "البنوك الشاملة-عملياتها و ادارتها-"، الدرالجامعية، دون طبعة، مصر، 2002.
- 17_ محفوظ لعشب، "الوجيز في القانون المصرفي الجزائري"، ديوان المطبوعات الجامعية، دون طبعة، الجزائر، 2004.
- 18_ محمد مطر، "ادارة الاستثمارات-الاطار النظري و التطبيقات العامة-"، دار وائل، الطبعة الثالثة، عمان، 2004.
- 19_ مفلح محمد عقل، "وجهات نظر مصرفية"، الجزء الثاني، مكتبة المجتمع العربي، دون طبعة، عمان، 2006.
- 20_ مصطفى رشيد شيحة، "الاقتصاد النقدي و المصرفي"، دارالجامعة العربية، دون طبعة، مصر، 1985.
- 21_ منير ابراهيم الهندي، "الفكر الحديث في الاستثمار"، منشأة المعارف، الطبعة الثانية، الاسكندرية، مصر، 2004.

ثانيا: الكتب باللغة الفرنسية

- 22_ A.Boudinnot, I.Farbot, "technique et pratique bancaire", 4^{èmes} édition, Sirey.
- 23_ Amour Ben Halima, "pratique des techniques bancaire", édition Dahleb, Algerie, 1997.
- 24_ Anne Marie percie de sert, "Risque et contrôle de risque", economica, Paris, 1999.
- 25_ Michelle de Mourgues, "la monnaie système financier et théorie monétaire", economica, 3^{èmes} édition, Paris, 1993.
- 26_ Moshetto Bruno et Ander Plyno, "le crédit a la consommation", sans édition, France, 1997.
- 27_ Pierre Pisset, "économie monétaire et bancaire", édition revue baique, Paris, 1985.
- 28_ Sophie Brana, Michel Cazals, Pascal Kanffman, "économie monétaire et financière", dunod, 2^{èmes} édition, Paris, 2003.

الرسائل الجامعية:

30_ حسيبة شتخونة، "أثر قروض الاستهلاك على تطوير حجم الواردات 1990-2009"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 2015.

31_ زينب الحوري، "تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسة الصناعية-دراسة تطبيقية باستخدام التحليل التمييزي"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005.

32_ سليم مراح، "الغاء القروض الاستهلاكية الموجهة لشراء السيارات وأثرها على البنوك التجارية"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي، ورقلة، الجزائر، 2011.

33_ عبد الجليل بوداح، "استخدام الأنظمة الخبيرة في مجال اتخاذ قرار منح القروض البنكية-دراسة تحليلية، تطبيقية-"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006-2007.

34_ عبد القادر بربيش، "التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية"، أطروحة دكتوراه في النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006.

35_ نبيلة الزيدي، "تسيير مخاطر السيولة البنكية على مستوى البنوك التجارية"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2005.

36_ نعيمة بن العامر، "البنوك التجارية وتقييم طلبات الائتمان"، مذكرة ماستر تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001-2002.

37_ نعيمة خضراوي، "ادارة المخاطر البنكية-دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية"، رسالة ماجستير في النقود والتمويل، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008-2009.

38_ هوارى أحمد، "ادارة المخاطر البنكية"، مذكرة ماستر في ادارة واقتصاد المؤسسة، كلية العلوم التجارية، الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، الجزائر، 2012.

الأوراق البحثية:

39_ حسين بالعجوز، "ادارة المخاطر البنكية والتحكم فيها"، ورقة بحثية في الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة- منافسة- مخاطر- تقنيات، جامعة جيجل، الجزائر، أيام 06-07 جوان 2005.

- 40_ محمد. ب، "عودة القرض الاستهلاكي ابتداءا من جانفي"، جريدة المساء، الجزائر، 2016.
- 41_ محمد نجيب غزالي، "دالة الطلب على التمويل الاستهلاكي"، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 2006-
- 42_ مفتاح صالح، معارفي فريدة، "المخاطر الائتمانية-تحديدها، قياسها، ادارتها والحد منها"، ورقة بحثية في المؤتمر الدولي السابع حول ادارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، أيام 16-18 أفريل 2007.
- مواقع الأنترنت:
- 43_ كريم جودي، "قانون المالية التكميلي 2009"، بوابة الوزير الأول 2015،

<http://www.premier-ministre.gov.dz>

الملخص:

تهدف هذه المذكرة لدراسة "ادارة المخاطر البنكية في ظل قروض الإستهلاك" ، حيث تطرقنا لماهية المخاطر البنكية و ادارتها والأساليب المتبعة لإدارة أهم المخاطر التي يعرفها النظام المصرفي. وفي جانب آخر قمنا بدراسة القروض الإستهلاكية و الالمام بأهم جوانبها، بالإضافة لواقع القروض الاستهلاكية في الجزائر و استراتيجيات تطويرها.

من خلال بحثنا في هذا الموضوع كان لنا فضول لإبراز كيفية ادارة المخاطر المتعلقة بقروض الإستهلاك، خاصة وأن البنوك الجزائرية كان لها ضعف في تسيير هذه القروض. الا أنه وفي الأونة الأخيرة تسعى الجزائر لتطوير نظامها المصرفي حتى تكون قادرة على مواجهة المخاطر المتعلقة بالقروض الإستهلاكية و حسن ادارتها.

الكلمات المفتاحية:

البنوك، المخاطر البنكية، القروض الاستهلاكية، ادارة المخاطر البنكية.

Résumé :

Cette mémoire vise à étudier la « gestion des risques bancaires, compte tenu des crédits à la consommation », où nous avons eu affaire à la nature des activités bancaires et de gestion des risques et les méthodes utilisées pour gérer les risques les plus importants connus du système bancaire. D'autre part, nous avons étudié crédit à la consommation et la connaissance des aspects les plus importants, ainsi que la réalité des crédits à la consommation en Algérie et les stratégies de développement.

À travers nos recherches sur ce sujet, nous étions curieux de mettre en évidence la façon de gérer les risques liés à les crédits de consommation, en particulier que les banques algériennes ont eu une faiblesse dans la conduite de ces crédits. Mais récemment et l'Algérie cherche à développer son système bancaire afin de pouvoir faire face aux risques liés aux crédits de consommation et la bonne gestion.

Mots clés :

Les banques, Les risques bancaire, Les crédit à la consommation, Gestion des risques bancaires.

